العدد 13 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2026
No. 13 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

مسؤولية المنصات الرقمية عن اخلال التجار بالالتزامات التعاقدية عبرها - (دراسة تحليلية مقارنة بين القانون العراقي والتشريع الاوربي)

م.علي جواد جابر
كلية القانون /جامعة المثنى
(بحث في مادة القانون التجاري)
ali.juwad@mu.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية التي تتم عبرها، في ضوء التطور المتسارع للاقتصاد الرقمي وتزايد دور هذه المنصات في تنظيم العلاقات التعاقدية. وقد سعى البحث إلى تحليل الطبيعة القانونية للمنصات الرقمية وبيان وظائفها في التعاقد الإلكتروني، مع تحديد نطاق مسؤوليتها استناداً إلى مدى تدخلها في إبرام العقد وتنفيذه. كما تناول البحث الأساس القانوني لهذه المسؤولية في التشريع الأوروبي، الذي اتجه إلى تبني تنظيم متكامل قائم على التدرج والوظيفة، مقارنة بالقانون العراقي الذي لا يزال يعتمد على القواعد العامة في ظل غياب تنظيم خاص. وقد أظهرت الدراسة وجود تباين واضح بين النظامين، من حيث وضوح القواعد القانونية وفعالية الحماية، إذ يتميز التشريع الأوروبي بإطار متطور يوازن بين حماية المستهلك وتشجيع الابتكار، في حين يعاني القانون العراقي من قصور تشريعي ينعكس على استقرار المعاملات الرقمية. كما خلص البحث إلى أن تعدد العلاقات التعاقدية عبر المنصات الرقمية يؤدي إلى تعقيد في تحديد المسؤولية، ويستدعي تبني معيار وظيفي يأخذ في الاعتبار الدور الفعلي للمنصة. وانتهى البحث إلى ضرورة تدخل المشرّع العراقي لوضع تنظيم قانوني خاص بالمنصات الرقمية، يستلهم التجارب المقارنة ويواكب التطورات الحديثة في البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية : المنصات الرقمية – المسؤولية المدنية – التعاقد الإلكتروني – حماية المستهلك – القانون العراقي – التشريع الأوروبي – الاقتصاد الرقمي – المسؤولية العقدية والتقصيرية.

The responsibility of digital platforms for merchants' breach of contractual obligations through them - (A comparative analytical study between Iraqi law and European legislation)

Ali Jawad Jaber
Al-Muthanna University

Abstract

This study explores the liability of digital platforms for traders' breach of contractual obligations concluded through them, within the context of the expanding digital economy. It examines the legal nature of digital platforms and their role in electronic contracting, focusing on how their degree of involvement in contract formation and performance affects the scope of their liability. The research adopts a comparative analytical approach, highlighting the European legal framework, which has developed a more structured and functional model of platform liability, in contrast to Iraqi law, which continues to rely on general civil liability rules due to the absence of specific legislative regulation. The study finds that the multiplicity of contractual relationships within digital platforms creates

significant challenges in determining liability and calls for a functional approach based on the actual role of the platform. It also reveals a clear gap between the two systems in terms of legal certainty and consumer protection. The research concludes by emphasizing the need for Iraqi legislation to adopt a specialized regulatory framework that aligns with modern digital developments and enhances the protection of contracting parties.

Keywords : Digital Platforms – Civil Liability – Electronic Contracts – Consumer Protection – Iraqi Law – European Law

المقدمة

أولاً: التعريف بموضوع البحث

يشهد العالم المعاصر تحولاً متسارعاً نحو الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت المنصات الرقمية محوراً أساسياً في تنظيم المعاملات التجارية والخدمية، لما توفره من بيئة إلكترونية تجمع بين التجار والمستهلكين في إطار تفاعلي متطور. ولم تعد هذه المنصات مجرد وسيلة تقنية محايدة، بل أضحت فاعلاً قانونياً مؤثراً في تكوين العلاقات التعاقدية وتوجيهها، من خلال ما تمارسه من دور في عرض المنتجات، وتنظيم شروط التعاقد، وإدارة عمليات الدفع والتنفيذ. ويثير هذا التطور إشكالية جوهرية تتعلق بمدى مسؤولية هذه المنصات عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية التي تتم عبرها، خاصة في ظل تداخل الأدوار وتعدد الأطراف في البيئة الرقمية. ومن هنا، يتناول هذا البحث دراسة الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية في ضوء القواعد العامة والتشريعات المقارنة، مع التركيز على بيان موقف القانون العراقي مقارنة بالتشريع الأوروبي.

ثانياً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً ومتجددًا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت المنصات الرقمية أداة رئيسة في التجارة الإلكترونية والمعاملات اليومية. فمن الناحية النظرية، يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بمسؤولية الفاعلين في البيئة الرقمية، ويعالج إشكالية تكييف المنصات الرقمية ضمن الأطر القانونية التقليدية. أما من الناحية العملية، فإن البحث يقدم تحليلاً يمكن أن يفيد المشرّع والقضاء في العراق في مواجهة النزاعات الناشئة عن التعامل عبر المنصات الرقمية، ويقترح حلولاً قانونية تسهم في تحقيق التوازن بين حماية المستهلك وتشجيع الاستثمار الرقمي. كما تبرز أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على التجارب المقارنة، ولا سيما الأوروبية، للاستفادة منها في تطوير التشريع الوطني.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في غياب تنظيم قانوني واضح يحدد مسؤولية المنصات الرقمية عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية في القانون العراقي، في مقابل وجود تنظيم متطور نسبياً في التشريع الأوروبي. ويثير ذلك تساؤلات عدة، من أبرزها: ما الطبيعة القانونية للمنصات الرقمية؟ وهل تُعد مجرد وسيط أم طرفاً في العلاقة التعاقدية؟ وما الأساس القانوني الذي تقوم عليه مسؤوليتها؟ وهل تكفي القواعد العامة في القانون

المدني لمعالجة هذه المسؤولية؟ كما تثار إشكالية مدى إمكانية الاستفادة من التجربة الأوروبية في تطوير الإطار القانوني العراقي، ومدى ملاءمتها للبيئة القانونية المحلية.

رابعاً: نطاق البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة مسؤولية المنصات الرقمية عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية التي تتم عبرها، دون التوسع في المسؤوليات الأخرى، كالمسؤولية الجنائية أو التنظيمية، إلا بالقدر الذي يخدم موضوع البحث. كما يركز على تحليل هذه المسؤولية في إطار القانون العراقي، مع إجراء مقارنة بالتشريع الأوروبي لبيان أوجه التشابه والاختلاف. ويقتصر البحث كذلك على المنصات الرقمية ذات الطابع التجاري، دون التوسع في المنصات ذات الطبيعة الاجتماعية أو الإعلامية، إلا في حدود ما يقتضيه التحليل القانوني.

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية والآراء الفقهية المتعلقة بالمنصات الرقمية ومسؤوليتها، فضلاً عن المنهج المقارن لبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين القانون العراقي والتشريع الأوروبي. كما تم الاستعانة بالمنهج التطبيقي من خلال الإشارة إلى بعض التطبيقات القضائية والاتجاهات العملية ذات الصلة، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في تطوير الإطار القانوني المنظم لمسؤولية المنصات الرقمية.

المبحث الأول : الإطار القانوني لطبيعة المنصات الرقمية وعلاقتها التعاقدية بالتجار والمستهلكين

يشهد الاقتصاد الرقمي تحوّلاً عميقاً في أنماط التعاقد، إذ أضحت المنصات الرقمية محوراً لتنظيم العلاقات القانونية بين التجار والمستهلكين، بما يفرض إعادة النظر في تكييفها القانوني وحدود أدوارها الوظيفية في البيئة الإلكترونية. ويثير هذا التحول إشكاليات دقيقة تتعلق بطبيعة هذه المنصات وعلاقاتها التعاقدية المتشابكة، الأمر الذي يستدعي تأصيلاً قانونياً يواكب تطورات التشريع المقارن ويكشف عن مدى استيعاب القواعد التقليدية لهذه الظاهرة.

المطلب الأول : مفهوم المنصات الرقمية ووظائفها القانونية

يمثل تحديد مفهوم المنصات الرقمية ووظائفها القانونية مدخلاً أساسياً لفهم مركزها في العلاقات التعاقدية الإلكترونية، لما يترتب عليه من آثار مباشرة في تحديد نطاق التزاماتها ومسؤوليتها القانونية.

أولاً: تعريف المنصات الرقمية وتمييزها عن الوسيط التقليدي

تُعد المنصات الرقمية من أبرز مظاهر التحول في بنية العلاقات التعاقدية في الاقتصاد الرقمي، إذ لم تعد مجرد أدوات تقنية لعرض السلع والخدمات، بل أصبحت بنى تنظيمية قانونية تؤدي دوراً محورياً في إدارة التفاعل بين أطراف متعددة ضمن بيئة إلكترونية متكاملة. ويُعرّف الفقه القانوني المنصات الرقمية بأنها نظم إلكترونية قائمة على البنية التحتية للإنترنت، تُمكّن من ربط فئتين أو أكثر من المستخدمين، كالتجار والمستهلكين، بهدف تسهيل إبرام المعاملات وتبادل المنافع، مع توفير أدوات تنظيمية وخوارزمية لضبط هذا التفاعل[1]. ويُلاحظ أن هذا التعريف يتجاوز الفهم التقليدي للوسيط، إذ يمنح المنصة دوراً تنظيمياً يمتد إلى

[1] محمد حسين منصور، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018)، ص 45.

إدارة شروط التعاقد، وترتيب الأولويات في العرض، والتحكم في آليات الدفع والتسليم، الأمر الذي يُضفي عليها طابعاً قانونياً مركباً يجمع بين الوساطة والتنظيم والرقابة. كما أن اعتماد المنصات على الخوارزميات في توجيه السلوك التعاقدي يثير إشكاليات قانونية تتعلق بالشفافية والحياد، وهو ما دفع التشريعات المقارنة، ولا سيما الأوروبية، إلى إعادة النظر في توصيفها القانوني بوصفها فاعلاً مؤثراً في السوق الرقمية، لا مجرد وسيط محايد[2].

وفي ضوء هذا التطور، يذهب جانب من الفقه إلى التمييز بين المنصة الرقمية بوصفها (وسيطاً تقنياً) وبينها كـ(فاعل اقتصادي منظم)، حيث تتوقف طبيعتها القانونية على مدى تدخلها في عناصر العملية التعاقدية. فإذا اقتصر دورها على تمكين التواصل بين التاجر والمستهلك دون التدخل في شروط العقد، اقتربت من مفهوم الوسيط التقليدي، أما إذا مارست دوراً فعالاً في تحديد شروط العرض، أو التحكم في وسائل الدفع، أو فرض سياسات تعاقدية ملزمة، فإنها تخرج من نطاق الوساطة المحايدة لتقترب من صفة المتعاقد أو المشارك في تنفيذ العقد[3]. ويُستفاد من هذا التمييز أن معيار التكييف القانوني للمنصة لا يقوم على شكلها الظاهري، وإنما على درجة تدخلها الفعلي في العملية التعاقدية، وهو ما أكدته أحكام القضاء الأوروبي التي اعتبرت أن بعض المنصات الكبرى تمارس دوراً يتجاوز الوساطة إلى التأثير المباشر في تكوين الإرادة التعاقدية. كما يُبرز هذا الاتجاه أن المنصات الرقمية تمثل نموذجاً قانونياً جديداً يتطلب إعادة بناء المفاهيم التقليدية في القانون المدني والتجاري، بما يتلاءم مع طبيعة التعاقد الإلكتروني متعدد الأطراف[4].

أما التمييز بين المنصات الرقمية والوسيط التقليدي فيقوم على مجموعة من المعايير الجوهرية التي تعكس اختلاف الطبيعة القانونية لكل منهما، وفي مقدمتها معيار السيطرة والتحكم في العملية التعاقدية. فالوسيط التقليدي، كالسِّمسار أو الوكيل بالعمولة، يقتصر دوره على التقريب بين المتعاقدين دون أن يتدخل في مضمون العقد أو تنفيذه، ولا يتحمل في الأصل مسؤولية عن إخلال أحد الأطراف بالتزاماته، إلا في حدود ضيقة يحددها القانون. في حين أن المنصة الرقمية تمارس، في كثير من الأحيان، دوراً يتجاوز هذا الحد، من خلال فرض شروط استخدام موحدة، وتنظيم آليات التقييم، وإدارة عمليات الدفع الإلكتروني، بل وقد تحتفظ بسلطة تعليق الحسابات أو إنهائها، وهو ما يمنحها موقعاً متميزاً في العلاقة التعاقدية. ويترتب على ذلك أن المنصة لا تُعد مجرد وسيط، بل قد تُكيّف قانوناً كطرف ذي التزامات مستقلة، خاصة في الحالات التي تعتمد فيها الأطراف على بنيتها التقنية بشكل كامل لإتمام التعاقد. كما أن الطبيعة العابرة للحدود للمنصات الرقمية تُضفي مزيداً من التعقيد على هذا التمييز، إذ تتداخل فيها اعتبارات القانون الدولي الخاص مع قواعد حماية المستهلك، مما يستدعي تبني مقاربة قانونية مرنة تستوعب خصوصية هذا النموذج التعاقدي المستحدث[5].

ثانياً: الطبيعة القانونية للمنصة (وسيط – متعهد – مقدم خدمة)

يثير تحديد الطبيعة القانونية للمنصات الرقمية إشكالية فقهية معقدة، تعود إلى تعدد الأدوار التي تؤديها هذه المنصات في البيئة التعاقدية الإلكترونية، الأمر الذي يجعل إخضاعها لتكييف قانوني واحد أمراً غير دقيق. فقد ذهب اتجاه تقليدي إلى اعتبار المنصة الرقمية مجرد وسيط إلكتروني يقتصر دوره على التقريب بين

[2] André Janssen and Matthias Leistner, “The Digital Economy and Platform Regulation,” Journal of European Consumer and Market Law 10, no. 2 (2021): p. 63.

[3] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015)، ص 312.

[4] European Commission, Online Platforms and the Digital Single Market (Brussels: EU, 2016), p. 7

[5] للمزيد ينظر : أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص ص 88–91. وايضا:
Martin Ebers, “Regulating Online Platforms: A Comparative Perspective,” European Review of Private Law 28, no. 5 (2020): pp. 1045–1048.

التاجر والمستهلك، دون أن يكون طرفاً في العقد المبرم بينهما، مستنداً في ذلك إلى القياس على نظام السمسرة أو الوكالة بالعمولة في القانون التجاري[6]. ويستند هذا الاتجاه إلى أن المنصة لا تُنشئ الالتزامات التعاقدية ولا تتحمل نتائج تنفيذها، وإنما تقتصر وظيفتها على توفير البيئة التقنية اللازمة لإبرام العقد. غير أن هذا التصور، رغم وجاهته في بعض الحالات، لا يستوعب الطبيعة المعقدة للمنصات الحديثة التي تتدخل في مراحل متعددة من العملية التعاقدية، مما يضعف من القول بحيادها الكامل. ويُلاحظ أن الفقه المقارن بدأ يتجاوز هذا التكييف الضيق، متجهاً نحو تبني معيار وظيفي يقوم على تحليل الدور الفعلي الذي تؤديه المنصة في كل حالة، بدلاً من الاكتفاء بالوصف الشكلي لها[7].

في مقابل الاتجاه السابق، يذهب جانب من الفقه الحديث إلى اعتبار المنصة الرقمية متعهداً (Contractor) في بعض الحالات، وذلك متى تجاوز دورها حدود الوساطة إلى التدخل المباشر في تنظيم شروط التعاقد أو تنفيذ الالتزامات الناشئة عنه. ويتحقق هذا التكييف عندما تقوم المنصة، على سبيل المثال، بفرض شروط تعاقدية موحدة، أو إدارة عملية الدفع، أو التحكم في تسليم السلع والخدمات، بما يجعلها شريكاً فعلياً في العملية التعاقدية[8]. وفي هذه الحالة، لا يمكن النظر إلى المنصة بوصفها مجرد وسيط، بل تصبح أقرب إلى المتعهد الذي يلتزم بضمان حسن تنفيذ العقد أو على الأقل يتحمل مسؤولية عن الإخلال به في حدود معينة. وقد عزز هذا الاتجاه ما استقر عليه القضاء الأوروبي من أن تدخل المنصة في عناصر جوهرية من العقد يؤدي إلى تحميلها التزامات قانونية مستقلة، خاصة عندما يعتمد المستهلك عليها بوصفها الطرف الظاهر في التعامل. ويُستفاد من ذلك أن الطبيعة القانونية للمنصة قد تتغير تبعاً لمدى تدخلها في العلاقة التعاقدية، وهو ما يعكس مرونة التكييف القانوني في هذا المجال[9].

أما الاتجاه الثالث، فينظر إلى المنصة الرقمية بوصفها مقدّم خدمة (Service Provider)، وهو تكييف يستند إلى طبيعتها التقنية باعتبارها تقدم خدمة إلكترونية قائمة على إتاحة الوصول إلى بنية رقمية تمكّن المستخدمين من التفاعل والتعاقد. ويُعد هذا التكييف من أكثر الاتجاهات شيوعاً في التشريعات الأوروبية، حيث تُخضع المنصات لقواعد مقدمي خدمات مجتمع المعلومات، مع منحها في الوقت ذاته بعض الإعفاءات من المسؤولية بشرط التزامها بواجبات معينة، كعدم التدخل في المحتوى أو المبادرة إلى إزالة المحتوى غير المشروع عند العلم به. غير أن هذا التكييف لا يخلو من إشكال، إذ إن اعتبار المنصة مجرد مقدّم خدمة قد يؤدي إلى التقليل من مسؤوليتها رغم الدور الفعلي الذي تمارسه في توجيه العملية التعاقدية. لذلك، يتجه الفقه الحديث إلى الجمع بين هذه التكييفات الثلاثة ضمن إطار مرن، بحيث تُحدَّد الطبيعة القانونية للمنصة وفقاً لوظيفتها الفعلية في كل حالة، وهو ما يسمح بتحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وحماية المتعاملين في البيئة الإلكترونية[10].

ثالثاً: الوظائف القانونية للمنصات الرقمية في التعاقد الإلكتروني

تتعدد الوظائف القانونية التي تؤديها المنصات الرقمية في إطار التعاقد الإلكتروني، بحيث لم تعد تقتصر على مجرد إتاحة وسيلة تقنية للتواصل، وإنما أصبحت تمارس دوراً تنظيمياً مؤثراً في تكوين العلاقة التعاقدية

---

[6] محمد حسن قاسم، *التعاقد عبر الإنترنت* (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017)، ص ص 122–124.

[7] للمزيد ينظر :

Giovanni De Gregorio, “Digital Platforms as Information Fiduciaries,” German Law Journal 21, no. 3 (2020): pp. 450–452.

[8] أحمد أبو الوفا، نظرية العقد في القانون المدني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2016)، ص 211.

[9] European Parliament, Liability of Online Platforms (Brussels: EU, 2021), p. 18.

[10] حسين عامر، المسؤولية المدنية في مجال الإنترنت (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018)، ص ص 156–158.

ذاتها. إذ تضطلع المنصة بوظيفة عرض السلع والخدمات بصورة منظمة، وتحديد آليات الوصول إليها عبر خوارزميات تتحكم في ترتيب النتائج وإبراز بعض العروض دون غيرها، وهو ما يؤثر بصورة غير مباشرة في إرادة المتعاقدين[11]. كما تقوم المنصة بوضع شروط الاستخدام والسياسات التعاقدية التي تحكم العلاقة بين أطراف التعامل، وغالباً ما تكون هذه الشروط موحدة ومعدة مسبقاً، الأمر الذي يثير مسألة مدى خضوعها لرقابة القضاء من حيث التوازن والعدالة العقدية. وتبرز هنا وظيفة المنصة كمنظم قانوني للعلاقة التعاقدية، بما يجعلها أقرب إلى من يضع الإطار القانوني الذي يتم داخله التعاقد، لا مجرد وسيط محايد بين الأطراف[12].

تتجلى الوظيفة القانونية للمنصات الرقمية أيضاً في دورها في توثيق التعاقد الإلكتروني وإثباته، حيث توفر سجلات رقمية تتضمن تفاصيل العمليات التعاقدية، بدءاً من عرض السلعة وحتى إتمام عملية الدفع والتسليم. وتُعد هذه السجلات ذات أهمية بالغة في مجال الإثبات، إذ تمثل دليلاً رقمياً يمكن الاستناد إليه عند نشوء النزاع بين الأطراف، خاصة في ظل غياب المحررات التقليدية. كما تسهم المنصة في ضمان تنفيذ بعض الالتزامات التعاقدية من خلال أنظمة الدفع الإلكتروني وخدمات التتبع، وهو ما يعزز الثقة في البيئة الرقمية ويشجع على إبرام العقود عبرها. ويُلاحظ أن هذه الوظيفة تتجاوز مجرد التوثيق إلى نوع من الرقابة غير المباشرة على تنفيذ العقد، مما يمنح المنصة دوراً فعالاً في ضمان استقرار المعاملات الإلكترونية، ويؤثر في تحديد نطاق مسؤوليتها عند الإخلال بالالتزامات[13].

تمتد وظائف المنصات الرقمية إلى مجال حماية المستهلك وتحقيق التوازن العقدي، حيث تقوم بدور مهم في تنظيم آليات التقييم والمراجعة، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالمنتجات والتجار، بما يساعد المستهلك على اتخاذ قرار تعاقدي مستنير. كما تفرض العديد من المنصات قواعد تتعلق بضمان جودة الخدمة أو استرجاع المبالغ في حالات معينة، وهو ما يضفي على العلاقة التعاقدية بعداً تنظيمياً يهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستهلك في البيئة الرقمية. ويُلاحظ أن هذه الوظيفة ذات طبيعة قانونية واضحة، إذ ترتبط بمبادئ الشفافية وحسن النية في التعاقد، وتسهم في تحقيق قدر من العدالة التعاقدية بين الأطراف. كما أن تدخل المنصة في هذا المجال يعكس انتقالها من دور الوسيط إلى فاعل قانوني يسهم في ضبط السوق الرقمية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية لتتلاءم مع هذا التطور[14].

مما سبق يُستفاد من ذلك أن المنصات الرقمية لم تعد مجرد وسائط تقنية محايدة، وإنما أضحت تمارس وظائف قانونية متعددة تمتد من تنظيم التعاقد إلى الإسهام في تنفيذه وضمان استقراره. ويكشف هذا التعدد الوظيفي عن طبيعة قانونية مركبة تفرض إعادة النظر في تكييفها التقليدي ضمن إطار الوساطة. كما أن تدخلها في تشكيل الإرادة التعاقدية وحماية المستهلك يبرر إخضاعها لنظام قانوني خاص يوازن بين حرية النشاط الرقمي ومتطلبات العدالة التعاقدية. ومن ثم، فإن تحديد مسؤوليتها القانونية يظل رهناً بمدى تأثيرها الفعلي في عناصر العملية التعاقدية.

المطلب الثاني : العلاقة التعاقدية بين المنصة والتاجر والمستهلك

يثير تحديد طبيعة العلاقة التعاقدية بين المنصة الرقمية وكلٍ من التاجر والمستهلك إشكاليات قانونية دقيقة، لتعدد الروابط وتداخلها، بما يستوجب تحليلاً يحدد نطاق الالتزامات والمسؤوليات الناشئة عنها.

---

11 أحمد عبد الكريم سلامة، التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص 134.

12 للمزيد ينظر : عبد الله حسين الخشاب، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص ص 88–90.

13 للمزيد ينظر : حمد صبري السعدي، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والتجارية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017)، ص ص 201–204. وايضاً : خالد ممدوح إبراهيم، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018)، ص ص 142–145.

14 عادل عبد الباقي، حماية المستهلك في العقود الإلكترونية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2016)، ص ص 98–101.

أولاً: العلاقة بين المنصة والتاجر

تُبنى العلاقة بين المنصة الرقمية والتاجر، في الأصل، على أساس تعاقدي يندرج غالباً ضمن عقود تقديم الخدمات الإلكترونية أو عقود الانتفاع بالمنصة، حيث تتيح المنصة للتاجر استخدام بنيتها التقنية لعرض منتجاته والوصول إلى جمهور المستهلكين. وتُبرم هذه العلاقة عادةً من خلال شروط استخدام موحدة تضعها المنصة بشكل مسبق، وتتسم بطابع الإذعان، إذ لا يملك التاجر في الغالب سوى القبول بها أو الامتناع عن استخدام الخدمة. وتحدد هذه الشروط نطاق حقوق والتزامات الطرفين، بما في ذلك التزامات التاجر المتعلقة بعرض المنتجات بدقة، واحترام قواعد المنصة، والالتزام بسياسات الدفع والتسليم[15]. كما تفرض المنصة في المقابل التزامات على نفسها، تتمثل في توفير بيئة تقنية مستقرة، وإتاحة أدوات إدارة الحسابات، وضمان الحد الأدنى من الأمان الرقمي. ويُلاحظ أن هذه العلاقة لا تقتصر على مجرد تمكين تقني، بل تتضمن عناصر تنظيمية تجعل المنصة في موقع إشرافي على نشاط التاجر داخلها، وهو ما يثير التساؤل حول مدى خضوع هذه العلاقة لقواعد العقود التقليدية أو ضرورة إخضاعها لنظام قانوني خاص يتلاءم مع طبيعتها الرقمية[16].

تتسم العلاقة التعاقدية بين المنصة والتاجر بقدر من عدم التوازن العقدي، نتيجة التفوق الاقتصادي والتقني الذي تتمتع به المنصة، وهو ما يمنحها سلطة فرض شروط تعاقدية صارمة قد تتضمن قيوداً على حرية التاجر في تحديد الأسعار أو أساليب العرض أو حتى التواصل المباشر مع المستهلكين خارج المنصة. كما تحتفظ المنصة بحق تعديل شروط الاستخدام أو تعليق حساب التاجر أو إنهائه في حالات معينة، وهو ما يعكس طبيعة هذه العلاقة كعلاقة تنظيمية أكثر منها تعاقدية متكافئة[17]. وقد أثار هذا الوضع اهتمام الفقه المقارن، الذي يرى أن هذه العلاقة تقترب في بعض جوانبها من عقود الامتياز أو التوزيع، حيث يخضع التاجر لنظام داخلي تفرضه المنصة لضمان توحيد المعايير وحماية سمعتها التجارية. ويُلاحظ أن هذا التكييف يترتب عليه آثار قانونية مهمة، من بينها إمكانية مساءلة المنصة عن إساءة استخدام مركزها المهيمن، أو فرض شروط تعسفية تخل بالتوازن العقدي، وهو ما دفع التشريع الأوروبي إلى التدخل لتنظيم هذه العلاقة من خلال قواعد خاصة تهدف إلى حماية التجار المستخدمين للمنصات الرقمية[18].

تتطور العلاقة بين المنصة والتاجر في بعض الحالات لتتجاوز الإطار التعاقدي التقليدي، بحيث تقترب من نوع من الشراكة الاقتصادية غير المباشرة، خاصة عندما تعتمد أعمال التاجر بشكل كبير على المنصة كمصدر رئيسي للوصول إلى السوق. ففي هذه الحالة، يصبح التاجر في وضع تبعية اقتصادية للمنصة، مما يعزز من تأثيرها في نشاطه التجاري ويمنحها قدرة على توجيه سلوكه التعاقدي. كما أن تدخل المنصة في عناصر جوهرية، مثل ترتيب ظهور المنتجات أو التحكم في آليات الدفع والتوصيل، يجعلها طرفاً مؤثراً في تنفيذ العقد، وليس مجرد وسيط بين التاجر والمستهلك. ويُلاحظ أن هذا التداخل يثير إشكاليات تتعلق بتحديد المسؤولية القانونية، إذ قد يُنظر إلى المنصة، في بعض الحالات، بوصفها شريكاً في العملية التعاقدية أو متدخلاً في تنفيذها، مما يفتح المجال لتحميلها جزءاً من المسؤولية عن الإخلال بالالتزامات. وقد أشار الفقه الحديث إلى أن هذا التطور يفرض إعادة النظر في القواعد التقليدية التي تحكم العلاقة بين المهنيين، بما

---

[15] أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص 105.

[16] Orla Lynskey, "Platform Regulation and the Role of Contracts," Modern Law Review 82, no. 6 (2019): p. 1035.

[17] للمزيد ينظر : عبد الله حسين الخشاب، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص ص 145–148.

[18] للمزيد ينظر :

European Commission, Platform to Business Regulation (EU) 2019/1150 (Brussels, 2019), pp. 3–5.

يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد الرقمي القائم على المنصات، ويحقق التوازن بين حرية النشاط التجاري وحماية الأطراف الأضعف في العلاقة التعاقدية[19].

ثانياً: العلاقة بين المنصة والمستهلك

تتأسس العلاقة بين المنصة الرقمية والمستهلك على إطار تعاقدي خاص يختلف في طبيعته عن العلاقات التعاقدية التقليدية، إذ تنشأ غالباً من خلال قبول المستهلك لشروط الاستخدام التي تضعها المنصة بصورة مسبقة. وتُعد هذه العلاقة من قبيل عقود الإذعان، نظراً لعدم قدرة المستهلك على التفاوض بشأن بنودها، واقتصار دوره على القبول أو الرفض، وهو ما يثير إشكاليات تتعلق بمدى توازن هذه الشروط ومدى خضوعها لرقابة القضاء[20]. وتُرتب هذه العلاقة التزامات متبادلة، إذ تلتزم المنصة بتمكين المستهلك من الوصول إلى الخدمات أو المنتجات المعروضة، وضمان حد أدنى من الأمان في المعاملات الإلكترونية، في حين يلتزم المستهلك باحترام شروط الاستخدام وعدم إساءة استعمال الخدمة. ويُلاحظ أن هذه العلاقة لا تنفصل عن الاعتبارات المرتبطة بحماية المستهلك، مما يضفي عليها طابعاً قانونياً خاصاً يتجاوز القواعد العامة في العقود[21].

كما وتتسم العلاقة بين المنصة والمستهلك أيضاً بوجود التزام إعلامي موسع يقع على عاتق المنصة، يتمثل في ضرورة تزويد المستهلك بالمعلومات الجوهرية المتعلقة بالمنتجات أو الخدمات، كالسعر، والخصائص، وشروط التعاقد، وذلك قبل إبرام العقد. ويُعد هذا الالتزام من أبرز مظاهر حماية الإرادة التعاقدية في البيئة الرقمية، حيث يعوض غياب المعاينة المباشرة التي تميز التعاقد التقليدي. كما تلتزم المنصة، في كثير من الحالات، بتوفير وسائل آمنة للدفع الإلكتروني، وضمان سرية البيانات الشخصية للمستهلك، وهو ما يكرس مبدأ الثقة في التعامل الإلكتروني. ويُلاحظ أن الإخلال بهذه الالتزامات قد يرتب مسؤولية قانونية على عاتق المنصة، سواء على أساس المسؤولية العقدية أو التقصيرية، بحسب طبيعة الالتزام محل الإخلال، وهو ما يعكس اتساع نطاق التزاماتها تجاه المستهلك في ظل التطور التقني[22].

إلى جانب ما سبق لا تقتصر العلاقة بين المنصة والمستهلك على الجانب التعاقدي فحسب، بل تمتد إلى دور تنظيمي تمارسه المنصة في حماية مصالح المستهلك وضمان التوازن في العلاقة مع التاجر. إذ تعتمد المنصات على أنظمة التقييم والمراجعة التي تمكن المستهلك من الاطلاع على تجارب الآخرين، كما تفرض سياسات تتعلق بإرجاع السلع أو استرداد المبالغ في حالات معينة، الأمر الذي يسهم في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المستهلك. ويُلاحظ أن هذا الدور يقترب من وظيفة الضبط الذاتي للسوق، حيث تعمل المنصة على تنظيم سلوك المتعاملين داخلها بما يحقق قدرًا من العدالة والشفافية. كما أن تدخل المنصة في هذا الإطار يعزز من مركز المستهلك القانوني، ويبرر في الوقت ذاته إخضاعها لالتزامات قانونية مشددة، تتناسب مع الدور الذي تؤديه في البيئة التعاقدية الرقمية[23].

ثالثاً: أثر تعدد العلاقات التعاقدية على تحديد المسؤولية

---

19 محمد حسين منصور، المسؤولية المدنية الإلكترونية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021)، ص ص 189–192.

20 خالد ممدوح إبراهيم، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018)، ص 55.

21 للمزيد ينظر : محمد صبري السعدي، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والتجارية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017)، ص ص 173–175.

22 عبد الله حسين الخشاب، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص ص 132–134.

23 محمد حسين منصور، المسؤولية المدنية الإلكترونية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021)، ص ص 145–148.

يفرض تعدد العلاقات التعاقدية في إطار المنصات الرقمية واقعاً قانونياً معقداً، إذ تتشابك الروابط بين المنصة والتاجر والمستهلك في بنية تعاقدية ثلاثية تتداخل فيها الالتزامات والحقوق بصورة يصعب فصلها وفق القواعد التقليدية. ويترتب على هذا التعدد أن تحديد المسؤولية القانونية لم يعد قائماً على علاقة ثنائية مباشرة، وإنما يتطلب تحليل شبكة العلاقات القائمة لتحديد مصدر الالتزام ومحل الإخلال. فالإخلال الذي يقع من التاجر قد يرتبط، في بعض الحالات، بتقصير المنصة في الرقابة أو في عرض المعلومات، مما يثير التساؤل حول إمكانية توزيع المسؤولية بين أكثر من طرف. ويُلاحظ أن هذا الوضع يضعف من كفاية القواعد التقليدية التي تقوم على فكرة العلاقة العقدية المباشرة، ويستدعي تبني مقاربة مرنة تأخذ في الاعتبار الدور الفعلي لكل طرف في العملية التعاقدية، وهو ما أكدته الاتجاهات الحديثة في الفقه المقارن التي تميل إلى توسيع نطاق المسؤولية بما يحقق حماية فعالة للمستهلك[24].

كما يُظهر تحليل هذه العلاقات أن المنصة الرقمية قد تتحول من مجرد وسيط إلى طرف ذي دور مؤثر في تنفيذ الالتزامات التعاقدية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على نطاق مسؤوليتها. فكلما ازداد تدخل المنصة في تنظيم شروط التعاقد أو في تنفيذ مراحله، تعززت إمكانية مساءلتها عن الإخلال الذي يقع ضمن نطاق هذا التدخل. وعلى العكس من ذلك، فإن اقتصار دورها على الوساطة التقنية البحتة قد يحد من مسؤوليتها، مع بقاء التاجر مسؤولاً عن التزاماته الأصلية. ويُستفاد من ذلك أن معيار تحديد المسؤولية لم يعد يرتبط بالوصف الشكلي للمنصة، وإنما بدرجة تدخلها الفعلي في العلاقة التعاقدية، وهو ما يمثل تحولاً جوهرياً في الفكر القانوني المعاصر. كما أن هذا الاتجاه يعكس إدراكاً متزايداً لخصوصية البيئة الرقمية، التي تتسم بتداخل الأدوار وتعدد الفاعلين، بما يفرض إعادة صياغة مفاهيم المسؤولية المدنية بما يتلاءم مع هذه الخصوصية[25].

يبرز الأثر الأعمق لتعدد العلاقات التعاقدية في صعوبة تحديد الأساس القانوني للمسؤولية، سواء أكانت عقدية أم تقصيرية، في ظل غياب رابطة مباشرة أحياناً بين المنصة والمستهلك. فقد يجد المستهلك نفسه أمام إخلال بالعقد دون أن يكون طرفاً مباشراً مع المنصة، ومع ذلك قد تكون هذه الأخيرة قد أسهمت في وقوع الضرر من خلال تنظيمها للمعاملة أو تقصيرها في الرقابة. ويؤدي ذلك إلى اتساع نطاق المسؤولية التقصيرية للمنصة، بوصفها مسؤولة عن الإخلال بواجبات عامة كواجب العناية أو الإعلام، حتى في غياب علاقة تعاقدية مباشرة[26]. ويُلاحظ أن هذا التوجه يعزز من حماية المستهلك، لكنه في الوقت ذاته يثير تحديات تتعلق بحدود هذه المسؤولية وإمكانية ضبطها تشريعياً، بما لا يثقل كاهل المنصات ويعيق الابتكار الرقمي. ومن ثم، فإن التوازن بين هذه الاعتبارات يظل من أهم التحديات التي تواجه التنظيم القانوني الحديث للمنصات الرقمية في ضوء تعدد العلاقات التعاقدية وتشابكها[27].

يُستخلص مما سبق أن تعدد العلاقات التعاقدية في إطار المنصات الرقمية أدى إلى إعادة تشكيل قواعد تحديد المسؤولية، بحيث لم تعد قائمة على علاقة ثنائية بسيطة، بل على شبكة قانونية متداخلة تتوزع فيها الأدوار والالتزامات. كما أن معيار المسؤولية بات يرتبط بمدى تدخل المنصة في العملية التعاقدية، لا بمجرد وصفها الشكلي كوسيط. ويكشف ذلك عن اتجاه نحو توسيع نطاق المسؤولية لحماية المستهلك وتحقيق التوازن العقدي. ومن ثم، فإن هذا التعقيد يفرض ضرورة تبني تنظيم قانوني خاص يستجيب لخصوصية البيئة الرقمية.

---

[24] Martin Ebers, "Regulating Platform Liability in the Digital Economy," European Review of Private Law 28, no. 5 (2020): pp. 1030–1033.

[25] للمزيد ينظر : أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص ص 178–181.

[26] عبد الله حسين الخشاب، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص 224.

[27] Orla Lynskey, "Consumer Protection and Platform Responsibility," Modern Law Review 82, no. 6 (2019): pp. 1040.

المبحث الثاني : أساس مسؤولية المنصات الرقمية عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية (دراسة مقارنة)

تُعد مسألة تحديد الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية عن إخلال التجار بالالتزامات التعاقدية من أبرز الإشكاليات التي أفرزها تطور الاقتصاد الرقمي وتداخل أدوار الفاعلين فيه. ويقتضي ذلك بحث هذه المسؤولية في ضوء التشريعات المقارنة، للكشف عن الأسس التي اعتمدها كل نظام قانوني في تحديد نطاقها وضوابطها.

المطلب الأول : مسؤولية المنصات الرقمية في التشريع الأوروبي

يقتضي تحليل مسؤولية المنصات الرقمية في التشريع الأوروبي الوقوف على الأسس القانونية التي اعتمدها هذا التشريع في تنظيم دور المنصات وتحديد نطاق التزاماتها في البيئة الرقمية.

أولاً: الأساس القانوني لمسؤولية المنصات (التوجيهات الأوروبية)

ينطلق التنظيم الأوروبي لمسؤولية المنصات الرقمية من إطار تشريعي متدرج يستند إلى جملة من التوجيهات واللوائح التي سعت إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار الرقمي وضمان حماية المتعاملين في البيئة الإلكترونية. ويُعد توجيه التجارة الإلكترونية لعام 2000 (Directive 2000/31/EC) حجر الأساس في هذا المجال، إذ وضع قواعد عامة لمسؤولية مقدمي خدمات مجتمع المعلومات، ومن بينهم المنصات الرقمية، من خلال إقرار مبدأ الإعفاء المشروط من المسؤولية[28]. ويقوم هذا المبدأ على عدم مساءلة المنصة عن المحتوى أو الأنشطة غير المشروعة التي يقوم بها المستخدمون، شريطة أن تظل في موقع الحياد وألا يكون لها علم فعلي بالمخالفة، أو أن تبادر إلى إزالة المحتوى غير المشروع فور علمها به. ويُلاحظ أن هذا التنظيم يعكس فلسفة قانونية قائمة على اعتبار المنصة وسيطاً تقنياً، مع إخضاعها في الوقت ذاته لالتزامات سلوكية تهدف إلى الحد من الأضرار الناشئة عن النشاط الرقمي[29].

غير أن التطور المتسارع في دور المنصات الرقمية، ولا سيما تحولها إلى فاعلين اقتصاديين مؤثرين، دفع التشريع الأوروبي إلى إعادة النظر في هذا الإطار التقليدي، من خلال إدخال قواعد أكثر صرامة تعكس طبيعة المنصات الحديثة. ويبرز في هذا السياق تنظيم العلاقات بين المنصات والتجار بموجب لائحة (Platform to Business Regulation 2019/1150)، التي هدفت إلى تعزيز الشفافية ومنع الممارسات غير العادلة التي قد تمارسها المنصات تجاه المستخدمين التجاريين[30]. وقد فرضت هذه اللائحة التزامات واضحة على المنصات، من بينها ضرورة توضيح شروط الاستخدام، وبيان معايير ترتيب العروض، وضمان عدم التمييز غير المبرر بين المستخدمين. ويُستفاد من هذا التنظيم أن المشرع الأوروبي لم يعد يكتفي باعتبار المنصة وسيطاً محايداً، بل بدأ ينظر إليها كطرف يتمتع بسلطة تنظيمية تستوجب إخضاعها لقواعد قانونية خاصة تحد من إساءة استعمال هذه السلطة[31].

وقد بلغ هذا التطور ذروته مع صدور قانون الخدمات الرقمية (Digital Services Act – Regulation 2022/2065)، الذي أعاد صياغة الأساس القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية في ضوء الواقع الرقمي المعاصر. فقد تبنى هذا القانون مقاربة قائمة على التمييز بين أنواع المنصات بحسب حجمها وتأثيرها،

---

[28] European Parliament and Council, Directive 2000/31/EC on Electronic Commerce, 2000, p. 10.

[29] حسين عامر، المسؤولية المدنية في مجال الإنترنت (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018)، ص ص 210–212.

[30] 3. European Commission, Regulation (EU) 2019/1150 on Platform-to-Business Relations, 2019, pp. 2–4.

[31] أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص ص 192–195.

وفرض عليها التزامات متدرجة تشمل واجبات العناية، وإدارة المخاطر، والشفافية في الخوارزميات، والتعاون مع السلطات المختصة[32]. كما شدد من مسؤولية المنصات الكبرى التي تؤدي دوراً محورياً في السوق الرقمية، مع الإبقاء على مبدأ الإعفاء المشروط ولكن في إطار أكثر تقييداً. ويُلاحظ أن هذا التحول يعكس انتقال التشريع الأوروبي من نموذج الحياد التقني إلى نموذج المسؤولية التنظيمية، حيث أصبحت المنصة تُعامل بوصفها فاعلاً قانونياً مسؤولاً عن البيئة التي تديرها، وليس مجرد وسيط بين أطرافها[33].

ثانياً: التمييز بين المنصة النشطة والمنصة المحايدة

يثير التمييز بين المنصة النشطة والمنصة المحايدة أهمية جوهرية في تحديد نطاق المسؤولية القانونية في التشريع الأوروبي، إذ يُعد هذا التمييز معياراً حاسماً في تقرير مدى خضوع المنصة لنظام الإعفاء من المسؤولية أو إخضاعها للمساءلة المباشرة. وتنطلق هذه الفكرة من أن المنصة التي تقتصر على تقديم خدمة تقنية محايدة، دون التدخل في محتوى المعاملات أو توجيهها، تظل ضمن نطاق الحماية التي قررها توجيه التجارة الإلكترونية، بوصفها وسيطاً تقنياً لا يملك سيطرة فعلية على النشاط غير المشروع. أما إذا تجاوزت المنصة هذا الدور، وأصبحت تمارس نشاطاً إيجابياً في إدارة المحتوى أو التأثير في شروط التعاقد، فإنها تفقد صفة الحياد، وتُعامل بوصفها فاعلاً نشطاً يتحمل التزامات قانونية أوسع. ويُلاحظ أن هذا التمييز يعكس توجهاً وظيفياً في التكييف القانوني، يعتمد على طبيعة الدور الفعلي للمنصة، لا على وصفها الشكلي، وهو ما ينسجم مع طبيعة البيئة الرقمية التي تتسم بتعدد الأدوار وتداخلها[34].

ويُستفاد من اجتهادات محكمة العدل الأوروبية أن معيار التمييز بين المنصة النشطة والمحايدة يرتكز على مدى تدخل المنصة في عناصر النشاط المعروض عبرها، سواء من خلال تحسين عرض المحتوى، أو الترويج له، أو التحكم في شروط التعاقد والتنفيذ. ففي الحالات التي تقوم فيها المنصة بدور يتجاوز الاستضافة التقنية إلى تنظيم وتوجيه النشاط التجاري، فإنها تُعد منصة نشطة، ولا يجوز لها التمسك بالإعفاءات المقررة للوسطاء. وقد أكدت المحكمة هذا الاتجاه في عدة أحكام، معتبرة أن تدخل المنصة في تحسين عرض الإعلانات أو تقديم خدمات إضافية مرتبطة بها يخرجها من نطاق الحياد، ويجعلها مسؤولة عن النتائج المترتبة على هذا التدخل. ويُلاحظ أن هذا التوجه القضائي يعزز من حماية المستهلك، من خلال توسيع نطاق المسؤولية ليشمل الفاعلين الذين يسهمون فعلياً في تكوين الضرر، حتى وإن لم يكونوا أطرافاً مباشرين في العقد[35].

ويتكرس هذا التمييز بشكل أكثر وضوحاً في التشريعات الأوروبية الحديثة، ولا سيما في قانون الخدمات الرقمية، الذي تبنى مقاربة قائمة على تحميل المنصات التزامات تتناسب مع درجة نشاطها وتأثيرها في السوق الرقمية. فقد فرض القانون التزامات إضافية على المنصات التي تمارس دوراً نشطاً، كإدارة المحتوى أو التأثير في سلوك المستخدمين، بما في ذلك واجبات العناية، والشفافية، وإدارة المخاطر. ويُلاحظ أن هذا التطور يعكس انتقالاً من معيار الحياد التقني إلى معيار المسؤولية القائمة على الوظيفة والتأثير، حيث لم يعد كافياً أن تدعي المنصة الحياد، بل يتعين النظر إلى ممارساتها الفعلية في السوق. ومن ثم، فإن التمييز بين

[32] 5. European Parliament and Council, Regulation (EU) 2022/2065 (Digital Services Act), 2022, p. 25.
[33] Martin Ebers, "The Digital Services Act: A New Paradigm of Platform Regulation," Journal of European Consumer and Market Law 11, no. 3 (2022): p. 110.
[34] European Court of Justice, Google France SARL v Louis Vuitton (Joined Cases C-236/08 to C-238/08), 2010, pp. 14–16.
[35] للمزيد ينظر :
Martin Ebers, "Liability of Online Platforms," European Review of Private Law 28, no. 5 (2020): pp. 1035–1038.

المنصة النشطة والمحايدة لم يعد مجرد تصنيف نظري، بل أصبح أداة قانونية أساسية لتحديد نطاق المسؤولية وضمان التوازن بين حرية النشاط الرقمي وحماية المتعاملين[36].

ثالثاً: نطاق الإعفاء من المسؤولية وشروطه

يُعد نظام الإعفاء من المسؤولية أحد الركائز الأساسية التي قام عليها التنظيم الأوروبي للمنصات الرقمية، إذ لم يتجه المشرّع إلى تحميل هذه المنصات مسؤولية مطلقة عن كل ما يتم عبرها، بل أقر نظاماً قانونياً قائماً على الإعفاء المشروط، تحقيقاً للتوازن بين حرية تدفق المعلومات وتشجيع الابتكار من جهة، وحماية المتعاملين من جهة أخرى. ويستند هذا النظام، في جذوره، إلى توجيه التجارة الإلكترونية، الذي ميّز بين أنواع الخدمات التي تقدمها المنصات، كخدمة النقل البسيط (mere conduit) والتخزين المؤقت (caching) والاستضافة (hosting)، وقرر لكل منها شروطاً محددة للإعفاء من المسؤولية. ويُلاحظ أن هذا التنظيم يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن المنصة لا تُسأل عن محتوى أو نشاط غير مشروع طالما لم يكن لها دور فعّال في إنشائه أو تعديله، وهو ما يعكس اعتماد معيار الحياد كشرط أساسي للاستفادة من الإعفاء[37].

غير أن هذا الإعفاء ليس مطلقاً، بل يخضع لشروط دقيقة تتعلق أساساً بعنصر العلم والتدخل، إذ يشترط لتمتع المنصة بالإعفاء ألا يكون لديها علم فعلي بالنشاط غير المشروع، أو ألا تكون على علم بوقائع وظروف تجعل عدم المشروعية واضحة. فإذا ثبت علمها، فإن التزاماً قانونياً ينشأ على عاتقها يتمثل في ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لإزالة المحتوى أو تعطيل الوصول إليه، وإلا انتفت عنها الحماية القانونية. كما يُشترط ألا تمارس المنصة دوراً نشطاً يمنحها سيطرة أو إشرافاً على المحتوى، إذ إن أي تدخل من شأنه أن يُخرجها من نطاق الوساطة التقنية يؤدي إلى سقوط الإعفاء. وقد كرّست محكمة العدل الأوروبية هذا المبدأ، مؤكدة أن معيار "الدور الفعّال" يمثل الحد الفاصل بين الإعفاء والمسؤولية، وهو ما يُضفي على هذا النظام طابعاً وظيفياً يتجاوز الصياغة الشكلية للنصوص القانونية[38].

وقد أعاد قانون الخدمات الرقمية صياغة نطاق هذا الإعفاء في ضوء التحولات التي شهدها الاقتصاد الرقمي، حيث أبقى على مبدأ الإعفاء المشروط، لكنه أحاطه بمجموعة من الالتزامات الإجرائية والتنظيمية التي تهدف إلى الحد من إساءة استخدامه. فقد أوجب القانون على المنصات اعتماد آليات فعالة للإخطار والإزالة (notice and action)، وتعزيز الشفافية في التعامل مع المحتوى غير المشروع، فضلاً عن فرض التزامات إضافية على المنصات الكبرى تتعلق بإدارة المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن نشاطها. ويُلاحظ أن هذا التطور يعكس انتقالاً من مفهوم الإعفاء السلبي إلى مفهوم الإعفاء المسؤول، حيث لم يعد يكفي امتناع المنصة عن التدخل، بل أصبح مطلوباً منها اتخاذ تدابير إيجابية لضمان سلامة البيئة الرقمية. ومن ثم، فإن نطاق الإعفاء في التشريع الأوروبي الحديث لم يعد يُفهم بمعزل عن منظومة الالتزامات التي ترافقه، والتي تشكل في مجموعها إطاراً قانونياً متكاملاً يوازن بين الحرية والمسؤولية[39].

يُستخلص أن التشريع الأوروبي قد أقام مسؤولية المنصات الرقمية على أساس مرن يجمع بين مبدأ الإعفاء المشروط وتدرج الالتزامات بحسب طبيعة الدور الذي تؤديه المنصة. كما أن معيار التمييز بين الحياد

[36] للمزيد ينظر : أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019)، ص ص 198–200.
[37] Paul Craig and Gráinne de Búrca, EU Law: Text, Cases, and Materials (Oxford: Oxford University Press, 2020), pp. 873–875.
[38] Teresa Rodríguez de las Heras Ballell, "Intermediary Liability in the EU Digital Market," Common Market Law Review 57, no. 4 (2020): pp. 1152–1155.
[39] Christian Twigg-Flesner, "The Digital Services Act: Regulating Online Intermediaries," Journal of Consumer Policy 45, no. 2 (2022): pp. 215–218.

والنشاط يمثل حجر الزاوية في تحديد نطاق المسؤولية، بما يعكس اعتماد مقاربة وظيفية تتجاوز التصنيفات التقليدية. ويظهر كذلك أن الاتجاه الحديث يتجه نحو تضييق نطاق الإعفاء مقابل تعزيز الواجبات التنظيمية، لا سيما بالنسبة للمنصات ذات التأثير الكبير. ومن ثم، فإن الأساس القانوني لمسؤولية المنصات في التشريع الأوروبي يقوم على تحقيق توازن دقيق بين حرية النشاط الرقمي ومتطلبات حماية المتعاملين.

المطلب الثاني : مسؤولية المنصات الرقمية في القانون العراقي

يثير تحديد مسؤولية المنصات الرقمية في القانون العراقي إشكالية ناتجة عن غياب تنظيم تشريعي خاص، مما يقتضي الرجوع إلى القواعد العامة لتحديد أساس هذه المسؤولية ونطاقها.

أولاً: غياب التنظيم الخاص للمنصات الرقمية

يكشف الواقع التشريعي في العراق عن فراغ قانوني واضح في تنظيم المنصات الرقمية، إذ لا يوجد حتى الآن إطار تشريعي خاص يعالج طبيعتها القانونية أو يحدد مسؤوليتها بصورة صريحة، على الرغم من التوسع المتزايد في استخدامها في مجالات التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. ويُلاحظ أن التشريعات النافذة، سواء في القانون المدني أو قانون التجارة، قد وُضعت في سياق تقليدي لا يستوعب الخصوصية التقنية للعلاقات التي تنشأ عبر هذه المنصات، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تكييفها ضمن القوالب القانونية القائمة. كما أن هذا الغياب التشريعي ينعكس سلباً على استقرار المعاملات الرقمية، لعدم وضوح القواعد التي تحكم مسؤولية الأطراف، مما يفتح المجال لاجتهادات قضائية متباينة قد تفتقر إلى الاتساق[40].

ويُعزى هذا القصور التشريعي إلى حداثة ظاهرة الاقتصاد الرقمي في البيئة القانونية العراقية، فضلاً عن بطء الاستجابة التشريعية للتطورات التقنية المتسارعة، حيث لم يواكب المشرّع العراقي حتى الآن الاتجاهات الحديثة التي تبنتها التشريعات المقارنة، ولا سيما الأوروبية، في تنظيم المنصات الرقمية. ويقتصر التنظيم الحالي على بعض النصوص العامة المتعلقة بالتعامل الإلكتروني أو حماية المستهلك، دون أن تمتد إلى وضع قواعد خاصة بالمنصات كفاعل مستقل في السوق الرقمية. ويُلاحظ أن هذا الوضع يؤدي إلى إخضاع المنصات الرقمية لأحكام عامة لا تعكس طبيعة دورها الحقيقي، مما يضعف من فعالية الحماية القانونية، سواء للتجار أو المستهلكين، ويحد من إمكانية مساءلة المنصة عن الأضرار الناشئة عن نشاطها[41].

ويترتب على غياب التنظيم الخاص للمنصات الرقمية في العراق الاعتماد شبه الكامل على القواعد العامة في القانون المدني لتحديد المسؤولية، وهو ما لا يتلاءم مع طبيعة العلاقات الرقمية المعقدة التي تتسم بتعدد الأطراف وتشابك الأدوار. إذ إن هذه القواعد تقوم على افتراضات تقليدية، كالعلاقة الثنائية بين المتعاقدين، في حين أن المنصات الرقمية تخلق بنية تعاقدية ثلاثية أو متعددة الأطراف، مما يثير إشكالات في تحديد الأساس القانوني للمسؤولية وتوزيعها. كما أن عدم وجود نصوص خاصة يحد من قدرة القضاء على تطوير حلول متسقة، ويجعل معالجة النزاعات رهناً بالتقدير الفردي، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج متباينة. ومن ثم، فإن

[40] للمزيد ينظر : علي هادي عبيد، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية (بغداد: مكتبة السنهوري، 2021)، ص ص 74–76. وكذلك : سعد عبد الرحمن الظاهر، "التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في العراق"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد 2، 2020، ص ص 215–218.

[41] قحطان عبد الرحمن الدوري، "المسؤولية المدنية عن المعاملات الإلكترونية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص ص 132–135.

هذا الفراغ التشريعي يبرز الحاجة الملحة إلى تدخل تشريعي يضع إطاراً قانونياً واضحاً ينظم عمل المنصات الرقمية ويحدد مسؤوليتها بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة[42].

ثانياً: تطبيق القواعد العامة (المسؤولية العقدية والتقصيرية)

في ظل غياب تنظيم خاص يحكم مسؤولية المنصات الرقمية في القانون العراقي، يظل الرجوع إلى القواعد العامة في المسؤولية المدنية هو الأساس القانوني لمعالجة الإشكاليات الناشئة عن نشاط هذه المنصات، سواء في إطار المسؤولية العقدية أو التقصيرية. وتقوم المسؤولية العقدية على وجود رابطة تعاقدية بين الطرفين، بحيث يترتب على إخلال أحدهما بالتزاماته نشوء التزام بالتعويض، وفقاً لما تقرره أحكام القانون المدني العراقي. غير أن تطبيق هذا الإطار على المنصات الرقمية يثير صعوبة تتعلق بتحديد ما إذا كانت المنصة طرفاً في العقد أم مجرد وسيط، إذ إن العلاقة المباشرة غالباً ما تنشأ بين التاجر والمستهلك، دون أن تكون المنصة طرفاً صريحاً في العقد. ويؤدي ذلك إلى تضييق نطاق المسؤولية العقدية للمنصة، ما لم يثبت تدخلها في إبرام العقد أو تنفيذ التزاماته، وهو ما يُخضع الأمر لتقدير القضاء بحسب ظروف كل حالة[43].

وعند تعذر قيام المسؤولية العقدية، يتجه التحليل القانوني إلى المسؤولية التقصيرية بوصفها الإطار الأكثر مرونة في معالجة الأضرار الناشئة عن البيئة الرقمية. وتقوم هذه المسؤولية على أركان الخطأ والضرر والعلاقة السببية، وهي عناصر يمكن تكييفها بما يتلاءم مع دور المنصات الرقمية، خاصة في الحالات التي يثبت فيها تقصير المنصة في أداء واجبها في الرقابة أو في توفير المعلومات الصحيحة. ويُلاحظ أن القضاء العراقي، في غياب نصوص خاصة، يميل إلى التوسع في تطبيق المسؤولية التقصيرية لتغطية الحالات التي لا يمكن إدراجها ضمن المسؤولية العقدية، وذلك تحقيقاً لمبدأ جبر الضرر. كما أن هذا الاتجاه يجد سنده في الطبيعة العامة للقواعد التقصيرية التي لا تشترط وجود علاقة تعاقدية مباشرة، مما يسمح بإخضاع المنصة للمساءلة حتى في مواجهة أطراف لم ترتبط بها بعقد مباشر[44].

ويُظهر التطبيق العملي للقواعد العامة في القانون العراقي أن هناك تداخلاً بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية في مجال المنصات الرقمية، بحيث قد تتوافر شروط كل منهما في بعض الحالات، مما يتيح للمضرور اختيار الأساس القانوني الأنسب لمطالبته بالتعويض. غير أن هذا التداخل لا يخلو من إشكالات، إذ قد يؤدي إلى عدم استقرار الأحكام القضائية نتيجة اختلاف التكييف القانوني للواقعة ذاتها. كما أن الاعتماد على القواعد العامة، رغم أهميته، لا يوفر حلولاً كافية لمعالجة الخصوصيات التي تتميز بها المنصات الرقمية، كطبيعة العلاقة متعددة الأطراف أو الدور التقني المعقد الذي تؤديه. ومن ثم، فإن استمرار هذا الوضع يؤكد الحاجة إلى تطوير تشريعي يحدد بشكل واضح نطاق مسؤولية المنصات الرقمية، ويضع معايير دقيقة للتمييز بين الحالات التي تقوم فيها المسؤولية العقدية وتلك التي تخضع للمسؤولية التقصيرية، بما يحقق الأمن القانوني ويواكب تطورات البيئة الرقمية[45].

ثالثاً: موقف القضاء العراقي من مسؤولية الوسيط الإلكتروني

---

[42] محمد عبد الكريم الجبوري، "حجية الإثبات الإلكتروني في القانون العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 68، 2019، ص ص 97–100.

[43] للمزيد ينظر : عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج 1 (بغداد: منشورات مكتبة المثنى، 2013)، ص ص 742–745. كذلك : أحمد خليل إبراهيم، المسؤولية المدنية في القانون العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018)، ص ص 271–273.

[44] قحطان عبد الرحمن الدوري، "المسؤولية المدنية عن المعاملات الإلكترونية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 9، العدد 1، 2020، ص ص 140–143.

[45] للمزيد ينظر : حسين علي خلف، المدخل إلى القانون التجاري العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2019)، ص ص 201–203. كذلك : محمد عبد الكريم الجبوري، "حجية الإثبات الإلكتروني في القانون العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 68، 2019، ص ص 105–108.

يتسم موقف القضاء العراقي من مسؤولية الوسيط الإلكتروني، بما في ذلك المنصات الرقمية، بطابع غير مستقر نسبياً، نتيجة غياب النصوص التشريعية الخاصة التي تنظم هذه المسألة، مما يدفع القضاء إلى الاجتهاد بالاستناد إلى القواعد العامة في القانون المدني. ويُلاحظ أن المحاكم العراقية، عند نظرها في النزاعات المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية، تميل إلى التعامل مع الوسيط الإلكتروني بوصفه طرفاً غير مباشر في العلاقة التعاقدية، ما لم يثبت تدخله الفعلي في إبرام العقد أو تنفيذه[46]. ويعكس هذا الاتجاه حرص القضاء على عدم التوسع في تحميل الوسيط مسؤولية لا تستند إلى نص صريح، وفي الوقت ذاته محاولة إيجاد توازن بين حماية المتعاملين وعدم إعاقة التطور التقني. غير أن هذا التوجه لا يخلو من التباين، إذ تختلف الأحكام بحسب ظروف كل دعوى ومدى تقدير القاضي لدور الوسيط في الواقعة المعروضة[47].

ويُستفاد من بعض التطبيقات القضائية أن القضاء العراقي يميل إلى تحميل الوسيط الإلكتروني المسؤولية في الحالات التي يثبت فيها وجود تقصير واضح في أداء واجباته، كالإخلال بواجب العناية أو الإهمال في التحقق من صحة البيانات المعروضة عبر المنصة. ففي مثل هذه الحالات، يُكيف القضاء مسؤولية الوسيط على أساس المسؤولية التقصيرية، باعتبار أن سلوكه قد أسهم في وقوع الضرر. كما يُلاحظ أن القضاء قد يأخذ بعين الاعتبار مدى اعتماد المتعاملين على الوسيط في إتمام المعاملة، بحيث كلما زاد هذا الاعتماد، زادت احتمالية مساءلته عن الأضرار الناتجة. ويعكس هذا الاتجاه توجهاً عملياً يسعى إلى سد الفراغ التشريعي من خلال توسيع نطاق المسؤولية التقصيرية بما يحقق العدالة بين الأطراف[48].

ومع ذلك، فإن القضاء العراقي لا يتجه إلى تحميل الوسيط الإلكتروني المسؤولية بصورة مطلقة، بل يميز بين الحالات التي يكون فيها دوره سلبياً يقتصر على الوساطة التقنية، وتلك التي يكون فيها تدخله إيجابياً ومؤثراً في العملية التعاقدية. ففي الحالة الأولى، يميل القضاء إلى إعفائه من المسؤولية، تأسيساً على عدم وجود علاقة مباشرة أو خطأ يمكن نسبته إليه، بينما في الحالة الثانية قد يُقر مسؤوليته إذا ثبت أن تدخله قد أدى إلى وقوع الضرر. ويُلاحظ أن هذا التمييز، رغم أهميته، لا يستند إلى معايير تشريعية واضحة، وإنما يعتمد على التقدير القضائي، مما قد يؤدي إلى تفاوت في الأحكام. ومن ثم، فإن موقف القضاء العراقي، رغم محاولته التكيف مع الواقع الرقمي، يظل بحاجة إلى دعم تشريعي يحدد بشكل أدق نطاق مسؤولية الوسيط الإلكتروني، ويعزز من استقرار الأحكام القضائية في هذا المجال[49].

يُستفاد أن القانون العراقي يعالج مسؤولية المنصات الرقمية في إطار غير مباشر من خلال القواعد العامة، في ظل غياب تنظيم تشريعي خاص يحدد طبيعتها ونطاق التزاماتها. كما أن تطبيق المسؤولية العقدية والتقصيرية يظل مرهوناً بتقدير دور المنصة في العلاقة التعاقدية، الأمر الذي يؤدي إلى تباين في المعالجة القضائية. ويُظهر القضاء العراقي توجهاً عملياً نحو تحميل الوسيط المسؤولية عند ثبوت تدخله أو تقصيره، مع الإبقاء على إعفائه في حالة الحياد التقني. ومن ثم، فإن هذا الواقع يكشف عن حاجة ملحة لتدخل تشريعي ينظم مسؤولية المنصات الرقمية بشكل واضح ومتوازن.

المطلب الثالث : المقارنة بين التشريع الأوروبي والقانون العراقي

تُبرز المقارنة بين التشريع الأوروبي والقانون العراقي تبايناً واضحاً في منهج تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، مما يقتضي تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف لتقييم مدى كفاية كل منهما.

---

[46] عبد الستار البياتي، القضاء المدني العراقي وتطبيقاته المعاصرة (بغداد: دار السنهوري، 2020)، ص 233.

[47] علي كاظم الموسوي، "دور القضاء العراقي في مواجهة المنازعات الإلكترونية"، مجلة القضاء، مجلس القضاء الأعلى، العدد 3، 2021، ص ص 145–148.

[48] للمزيد ينظر : حسن جاسم محمد، النظرية العامة للالتزام في القانون العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2018)، ص ص 312–314.

[49] محمد عبد الكريم الجبوري، "حجية الإثبات الإلكتروني في القانون العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 68، 2019، ص ص 110–113.

أولاً: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف

يُلاحظ أن كلاً من التشريع الأوروبي والقانون العراقي ينطلقان من أساس مشترك يتمثل في الاعتماد على القواعد العامة للمسؤولية المدنية كمنطلق أولي لمعالجة مسؤولية المنصات الرقمية، إذ لم تكن هذه الظاهرة محل تنظيم خاص في بدايات ظهورها، الأمر الذي دفع إلى إخضاعها لقواعد المسؤولية العقدية والتقصيرية التقليدية. ويعكس هذا الاتجاه الطبيعة المستحدثة للمنصات الرقمية، التي فرضت نفسها على الأنظمة القانونية قبل أن تتبلور لها أطر تنظيمية مستقلة، مما أدى إلى محاولة استيعابها ضمن المفاهيم القانونية القائمة. غير أن هذا التشابه يبقى شكلياً إلى حد بعيد، إذ سرعان ما اتجه التشريع الأوروبي إلى تطوير قواعد خاصة، في حين بقي القانون العراقي في نطاق القواعد العامة دون تطور تشريعي موازٍ[50].

يبرز الاختلاف بصورة واضحة في مستوى التنظيم التشريعي، حيث اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً تشريعياً متكاملاً يقوم على إصدار توجيهات ولوائح خاصة تنظم مسؤولية المنصات الرقمية بشكل مباشر، في حين يفتقر القانون العراقي إلى مثل هذا التنظيم، مما يؤدي إلى غياب إطار قانوني واضح يحكم هذه المسؤولية. ويترتب على ذلك أن التشريع الأوروبي يوفر قدراً أكبر من اليقين القانوني، بينما يظل الوضع في العراق خاضعاً لاجتهادات القضاء وتطبيقات غير مستقرة للقواعد العامة. ويُلاحظ أن هذا التباين يعكس اختلافاً في السياسة التشريعية، حيث يتبنى الاتحاد الأوروبي منهجاً استباقياً في مواجهة التطور الرقمي، مقابل بطء نسبي في الاستجابة التشريعية في العراق[51].

كما يتجلى الاختلاف في معيار تحديد مسؤولية المنصة، إذ يقوم التشريع الأوروبي على معيار وظيفي دقيق يميز بين المنصة النشطة والمنصة المحايدة، ويرتب على ذلك اختلافاً في نطاق المسؤولية، في حين لا يتبنى القانون العراقي معياراً محدداً، بل يترك الأمر لتقدير القضاء وفق ظروف كل حالة. ويؤدي هذا الوضع إلى تفاوت في الأحكام القضائية وصعوبة التنبؤ بالنتائج القانونية، بخلاف التشريع الأوروبي الذي يوفر إطاراً أكثر وضوحاً واستقراراً. ويُلاحظ أن غياب هذا المعيار في القانون العراقي يمثل أحد أبرز أوجه القصور في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية[52].

ويظهر الاختلاف كذلك في مستوى حماية المستهلك، حيث يمنح التشريع الأوروبي حماية مشددة من خلال فرض التزامات واضحة على المنصات الرقمية، تتعلق بالشفافية والإعلام وإدارة المخاطر، في حين تظل هذه الحماية في القانون العراقي محدودة وتعتمد على القواعد العامة دون وجود تنظيم خاص يراعي خصوصية البيئة الرقمية. ويؤدي ذلك إلى تفاوت في مستوى الأمان القانوني، إذ يتمتع المستهلك في النظام الأوروبي بضمانات أقوى مقارنة بنظيره في العراق، مما يكشف عن فجوة تشريعية تستدعي المعالجة. ومن ثم، فإن المقارنة تؤكد ضرورة تطوير الإطار القانوني العراقي بما يواكب التطورات الحديثة في تنظيم المنصات الرقمية[53].

ثانياً: تقييم كفاية التنظيم القانوني في كل منهما

يُظهر التحليل المقارن أن التشريع الأوروبي قد بلغ درجة متقدمة من الكفاية في تنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، من خلال تبني إطار قانوني متكامل يجمع بين التوجيهات واللوائح ذات الطبيعة الإلزامية، ويقوم

[50] للمزيد ينظر : أحمد خليل إبراهيم، المسؤولية المدنية في القانون العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018)، ص ص 271–273.
[51] قحطان عبد الرحمن الدوري، مصدر سابق، ص ص 150–153.
[52] للمزيد ينظر : حسين علي خلف، المدخل إلى القانون التجاري العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2019)، ص ص 201–203.
[53] محمد عبد الكريم الجبوري، مصدر سابق، ص 113.

على التدرج في الالتزامات بحسب طبيعة المنصة وحجم تأثيرها. فقد أسهم هذا التنظيم في تحقيق قدر عالٍ من الوضوح والاستقرار القانوني، سواء من حيث تحديد نطاق المسؤولية أو من حيث وضع معايير دقيقة للتمييز بين الأدوار المختلفة التي تؤديها المنصات. كما أن اعتماد المشرّع الأوروبي على منهج وقائي قائم على إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية يعكس تطوراً نوعياً في الفكر القانوني، إذ لم يعد يقتصر على معالجة المسؤولية بعد وقوع الضرر، بل يمتد إلى الحد من احتمالات وقوعه. ويُلاحظ أن هذا التنظيم، رغم ما يثيره من تحديات تتعلق بزيادة الأعباء على المنصات، يحقق توازناً نسبياً بين حماية المستهلك وضمان حرية النشاط الاقتصادي في البيئة الرقمية[54].

في المقابل، يكشف واقع القانون العراقي عن قصور واضح في كفاية التنظيم القانوني لمسؤولية المنصات الرقمية، نتيجة غياب إطار تشريعي خاص يراعي خصوصية هذه الظاهرة. إذ يظل الاعتماد قائماً على القواعد العامة في القانون المدني، وهي قواعد لا تستوعب الطبيعة المركبة للعلاقات التي تنشأ عبر المنصات الرقمية، ولا توفر حلولاً دقيقة للإشكاليات المرتبطة بتعدد الأطراف وتداخل الأدوار. كما أن هذا القصور ينعكس على مستوى الحماية القانونية، سواء بالنسبة للمستهلك أو التاجر، حيث يؤدي غياب المعايير الواضحة إلى تفاوت في الأحكام القضائية وصعوبة التنبؤ بالنتائج القانونية. ويُلاحظ أن هذا الوضع لا يتلاءم مع التطور المتسارع للتعاملات الإلكترونية في العراق، مما يجعل الحاجة إلى تدخل تشريعي أمراً ملحاً لضمان تحقيق الأمن القانوني في هذا المجال[55].

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن القول إن الفارق بين النظامين لا يقتصر على وجود النصوص من عدمه، بل يمتد إلى اختلاف في الفلسفة التشريعية ذاتها، حيث يتبنى التشريع الأوروبي منهجاً ديناميكياً يستجيب للتطورات التقنية من خلال تحديث مستمر للأطر القانونية، في حين يتسم التنظيم العراقي بالجمود النسبي واعتماده على أدوات تقليدية في مواجهة ظواهر حديثة. ويترتب على ذلك أن النظام الأوروبي أكثر قدرة على التكيف مع التحولات الرقمية، بينما يظل النظام العراقي عرضة للقصور في مواكبة هذه التحولات. ومع ذلك، فإن هذا الواقع لا ينفي إمكانية تطوير التشريع العراقي، من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة وصياغة تنظيم قانوني متوازن يراعي خصوصية البيئة المحلية، ويحقق في الوقت ذاته متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث[56].

يُستفاد من المقارنة أن التشريع الأوروبي قد نجح في بناء إطار قانوني متكامل لمسؤولية المنصات الرقمية يقوم على الوضوح والتدرج والمرونة، في حين يعاني القانون العراقي من فراغ تشريعي يجعله يعتمد على القواعد العامة غير الكافية لاستيعاب خصوصية البيئة الرقمية. كما أن الاختلاف في الفلسفة التشريعية بين النظامين أدى إلى تفاوت واضح في مستوى الحماية القانونية واستقرار المعاملات. ويكشف ذلك عن ضرورة تبني تنظيم قانوني خاص في العراق يستلهم التجارب المقارنة دون إغفال الخصوصية الوطنية. ومن ثم، فإن تطوير الإطار القانوني العراقي بات أمراً ضرورياً لمواكبة التحولات المتسارعة في الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثالث : نطاق مسؤولية المنصات الرقمية وآثارها القانونية

يتحدد نطاق مسؤولية المنصات الرقمية في ضوء طبيعة الدور الذي تؤديه في العملية التعاقدية ومدى تدخلها في إبرام العقد وتنفيذه، الأمر الذي ينعكس مباشرة على أساس المسؤولية وحدودها. كما تترتب على هذه المسؤولية آثار قانونية متعددة تتصل بحماية المتعاملين في البيئة الرقمية، بما يقتضي تحليلها في إطار يجمع بين القواعد العامة والتطورات الحديثة.

المطلب الأول : نطاق قيام مسؤولية المنصة الرقمية

يقتضي تحديد نطاق قيام مسؤولية المنصة الرقمية بيان الحالات التي تنشأ فيها هذه المسؤولية في ضوء طبيعة تدخلها في العلاقة التعاقدية.

---

[54] للمزيد ينظر : سعد عبد الأمير العكيلي، القانون التجاري العراقي – دراسة مقارنة (بغداد: دار دجلة، 2011)، ص ص 254–256.

[55] للمزيد ينظر : عبد الستار البياتي، النظرية العامة للالتزام في القانون العراقي (بغداد: مكتبة صباح، 2015)، ص ص 312–314.

[56] ماجد راغب الحلو، القانون المدني – مصادر الالتزام (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2016)، ص ص 198–201.

أولاً: الإخلال المباشر من التاجر عبر المنصة

يثير الإخلال المباشر من التاجر عبر المنصة الرقمية إشكالية تحديد مدى امتداد مسؤولية المنصة عن هذا الإخلال، لاسيما في ظل كون التاجر هو الطرف الأصلي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية تجاه المستهلك. ففي الأصل، تنصرف المسؤولية إلى التاجر باعتباره من يلتزم بتقديم السلعة أو الخدمة وفق الشروط المتفق عليها، غير أن وجود المنصة كوسيط تقني يطرح تساؤلاً حول مدى إمكانية مساءلتها عن هذا الإخلال. ويُلاحظ أن القواعد العامة في القانون العراقي تميل إلى حصر المسؤولية في التاجر، استناداً إلى مبدأ نسبية أثر العقد، ما لم يثبت أن المنصة قد تجاوزت دورها الوسيط وتدخلت في تنفيذ الالتزام أو أثرت في مضمونه. وفي المقابل، يتجه الفقه المقارن إلى عدم الاكتفاء بهذا التصور التقليدي، بل يدعو إلى توسيع نطاق المسؤولية ليشمل المنصة في الحالات التي يظهر فيها اعتماد المستهلك عليها بوصفها طرفاً ظاهراً في التعامل[57].

وتزداد أهمية هذا الإشكال في الحالات التي يتم فيها إبرام العقد وتنفيذه بالكامل عبر المنصة، بحيث يعتمد المستهلك على البنية التقنية التي توفرها المنصة دون تعامل مباشر فعلي مع التاجر. ففي هذه الحالة، قد يختلط الأمر على المستهلك بشأن هوية الطرف المسؤول عن الإخلال، خاصة إذا كانت المنصة تتدخل في عرض المنتجات أو تنظيم عملية الدفع أو حتى إدارة الشكاوى. ويُلاحظ أن التشريع الأوروبي يميل إلى حماية المستهلك في مثل هذه الحالات من خلال توسيع نطاق المسؤولية ليشمل المنصة، لا سيما إذا كانت قد أسهمت في خلق مظهر قانوني يوحي بأنها طرف في العقد. أما في القانون العراقي، فإن غياب نصوص خاصة يجعل معالجة هذه الحالات خاضعة لاجتهاد القضاء، الذي قد يأخذ بعين الاعتبار مدى مساهمة المنصة في وقوع الضرر عند تحديد المسؤولية[58].

كما يبرز دور معيار "المظهر الخارجي" في تحديد المسؤولية، حيث قد تُحمّل المنصة جزءاً من المسؤولية إذا كان سلوكها من شأنه أن يولد لدى المستهلك اعتقاداً مشروعاً بأنها تتحمل ضمان تنفيذ العقد. ويتحقق ذلك، على سبيل المثال، عندما تستخدم المنصة علامتها التجارية بصورة بارزة، أو تتولى إدارة عمليات الدفع والتوصيل، أو تقدم ضمانات تتعلق بجودة المنتجات. ويُلاحظ أن هذا الاتجاه يجد أساسه في فكرة حماية الثقة المشروعة، التي تُعد من المبادئ الأساسية في الفقه الأوروبي، بينما لا يزال تطبيقه في القانون العراقي محدوداً في إطار القواعد العامة. ومن ثم، فإن الإخلال المباشر من التاجر لا يُعفي المنصة بالضرورة من المسؤولية، بل يتوقف الأمر على مدى تدخلها في العملية التعاقدية ومدى تأثيرها في تكوين الثقة لدى المستهلك، وهو ما يعكس الطابع المركب لمسؤولية المنصات الرقمية في البيئة الحديثة[59].

ثانياً: تقصير المنصة في الرقابة أو الإشراف

يُعد تقصير المنصة الرقمية في الرقابة أو الإشراف من أبرز الأسس التي يمكن أن تقوم عليها مسؤوليتها، خاصة في ظل الدور المتزايد الذي تؤديه في تنظيم البيئة التعاقدية الإلكترونية. فبالرغم من أن الأصل هو عدم التزام المنصة برقابة مسبقة شاملة على جميع الأنشطة التي تتم عبرها، إلا أن هذا الإعفاء ليس مطلقاً، بل يتقيد بحدود معينة تفرضها طبيعة النشاط والخطر المتوقع. ويُلاحظ أن الفقه القانوني يميل إلى اعتبار المنصة ملزمة بواجب عناية يتمثل في اتخاذ التدابير المعقولة لمنع وقوع الأضرار، كالتأكد من هوية التجار، أو إزالة المحتوى المخالف عند العلم به. وفي هذا الإطار، يظل القانون العراقي يعتمد على القواعد العامة في تحديد هذا الالتزام، حيث يمكن مساءلة المنصة تقصيرياً إذا ثبت إهمالها في أداء هذا الواجب، بينما يذهب التشريع الأوروبي إلى تنظيم هذا الالتزام بصورة أكثر دقة من خلال فرض واجبات محددة تتعلق بالإشراف وإدارة المخاطر[60].

---

[57] Vanessa Mak, "Platform Liability for Defective Performance," Journal of European Consumer and Market Law 9, no. 4 (2020): pp. 145–147.

[58] محمد عبد الكريم الجبوري، مصدر سابق، ص ص 115–118.

[59] للمزيد ينظر : عبد الله حسين الخشاب، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص ص 210–213.

[60] بد الكريم محمود عبد، شرح أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون المدني العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2017)، ص ص 112–115.

ويبرز تقصير المنصة في الرقابة بصورة أوضح في الحالات التي يكون فيها لديها علم فعلي بوجود نشاط غير مشروع أو مخالف، ومع ذلك تمتنع عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استمراره. ففي مثل هذه الحالات، لا يمكن للمنصة التمسك بصفة الوسيط المحايد، إذ إن امتناعها عن التدخل رغم علمها بالخطر يُعد إخلالاً بواجب العناية المفروض عليها. ويُلاحظ أن هذا الاتجاه يتفق مع ما استقر عليه القضاء المقارن، الذي يربط المسؤولية بعنصر العلم والتقاعس، بحيث تتحقق مسؤولية المنصة إذا ثبت أنها كانت على علم بالمخالفة ولم تبادر إلى إزالتها أو الحد من آثارها. أما في القانون العراقي، فإن إثبات هذا العلم يظل مسألة واقعية تخضع لتقدير القضاء، وهو ما قد يؤدي إلى تفاوت في الأحكام، في ظل غياب معايير تشريعية واضحة تحدد نطاق هذا الالتزام بدقة[61].

كما تتسع دائرة مسؤولية المنصة في حال إخلالها بواجب الإشراف عندما تمارس دوراً فعالاً في إدارة المحتوى أو تنظيم المعاملات، بحيث تصبح قادرة على منع الضرر أو الحد منه، ومع ذلك تتقاعس عن ذلك. ففي هذه الحالة، لا يُنظر إلى المنصة بوصفها مجرد وسيط تقني، بل كجهة لها سيطرة فعلية على البيئة الرقمية التي تديرها، مما يبرر تحميلها مسؤولية عن الأضرار الناشئة عن هذا التقصير. ويُلاحظ أن هذا الاتجاه يعكس تطوراً في الفكر القانوني نحو الاعتراف بمسؤولية المنصات عن البيئة التي تنشئها وتديرها، وهو ما يظهر بوضوح في التشريعات الأوروبية الحديثة. أما في العراق، فإن غياب تنظيم خاص يجعل هذا المفهوم يُستمد من القواعد العامة، وبخاصة فكرة الخطأ التقصيري القائم على الإهمال، مما يؤكد الحاجة إلى تدخل تشريعي يحدد بدقة التزامات المنصات في مجال الرقابة والإشراف[62].

ثالثاً: دور المنصة في إبرام العقد وتأثيره على المسؤولية

يُعد مدى تدخل المنصة الرقمية في إبرام العقد معياراً حاسماً في تحديد نطاق مسؤوليتها، إذ يختلف مركزها القانوني باختلاف الدور الذي تؤديه في تكوين العلاقة التعاقدية. ففي الحالة التي تقتصر فيها المنصة على توفير وسيلة تقنية لربط التاجر بالمستهلك، دون أن تتدخل في عناصر العقد، تبقى خارج نطاق المسؤولية العقدية، ويقتصر دورها على الوساطة المحايدة. غير أن هذا التصور يتغير عندما تمارس المنصة دوراً إيجابياً في إبرام العقد، كأن تتولى عرض الشروط التعاقدية، أو إدارة عملية القبول، أو تنظيم وسائل الدفع، الأمر الذي يجعلها طرفاً مؤثراً في تكوين الإرادة التعاقدية. ويُلاحظ أن القانون العراقي، في ظل غياب تنظيم خاص، يترك تقدير هذا الدور للقواعد العامة، مما يؤدي إلى تكييف متباين بحسب ظروف كل حالة، في حين يتجه التشريع الأوروبي إلى تبني معيار وظيفي أكثر دقة يربط المسؤولية بدرجة تدخل المنصة في العملية التعاقدية[63].

ويتضح الأثر المقارن لهذا الدور في أن التشريع الأوروبي يميل إلى تحميل المنصة مسؤولية أوسع كلما اقتربت من مركز "المتعاقد الظاهر"، أي عندما تُنشئ لدى المستهلك انطباعاً بأنها طرف في العقد، حتى وإن لم تكن كذلك من الناحية الشكلية. ويتحقق ذلك في الحالات التي تستخدم فيها المنصة علامتها التجارية بشكل مهيمن، أو تتولى إدارة عناصر جوهرية في العقد، كالدفع والتسليم وخدمة ما بعد البيع. وقد استقر القضاء الأوروبي على أن هذا التدخل يُخرج المنصة من نطاق الوساطة التقنية، ويُخضعها لالتزامات قانونية مباشرة تجاه المستهلك. أما في القانون العراقي، فإن هذا المفهوم لا يزال محدود التطبيق، ويُستمد بصورة غير مباشرة من مبادئ عامة كحسن النية وحماية الثقة المشروعة، دون أن يكون له تأصيل تشريعي واضح، مما يحد من إمكانية تحميل المنصة مسؤولية مباشرة في مثل هذه الحالات[64].

كما يتجلى تأثير دور المنصة في إبرام العقد في تحديد نوع المسؤولية المترتبة عليها، سواء أكانت عقدية أم تقصيرية، إذ إن تدخلها في تكوين العقد قد يؤدي إلى قيام علاقة قانونية مباشرة بينها وبين المستهلك، مما يفتح

---

61 علي هادي عبيد، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية (بغداد: مكتبة السنهوري، 2021)، ص ص 133–136.

62 للمزيد ينظر : حسن جاسم محمد، النظرية العامة للالتزام في القانون العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2018)، ص ص 325–327.

63 أحمد خليل إبراهيم، المسؤولية المدنية في القانون العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018)، ص ص 310–312.

64 عبد الله حسين الخشاب، مصدر سابق، ص ص 220–223.

المجال لتطبيق المسؤولية العقدية، بخلاف الحالة التي تظل فيها مجرد وسيط، حيث تقتصر المسؤولية – إن وجدت – على الإطار التقصيري. ويُلاحظ أن التشريع الأوروبي يتجه إلى توسيع نطاق المسؤولية العقدية للمنصات في ضوء هذا التدخل، تحقيقاً لحماية المستهلك وضمان استقرار المعاملات، في حين يظل القانون العراقي أكثر تحفظاً في هذا المجال، نتيجة غياب النصوص الخاصة التي تنظم هذه المسألة. ومن ثم، فإن دور المنصة في إبرام العقد يمثل نقطة محورية في التحليل المقارن، تكشف عن الفجوة بين النظامين، وتبرز الحاجة إلى تطوير الإطار القانوني العراقي بما يستجيب لمتطلبات البيئة الرقمية الحديثة[65].

لذا أن قيام مسؤولية المنصة الرقمية يرتبط بمدى تدخلها الفعلي في العملية التعاقدية، سواء من خلال دورها في إبرام العقد أو تقصيرها في الرقابة أو طبيعة الإخلال الصادر عن التاجر عبرها. كما أن الاتجاه المقارن، ولا سيما الأوروبي، يميل إلى توسيع نطاق المسؤولية استناداً إلى معيار الوظيفة والتأثير، بخلاف القانون العراقي الذي لا يزال يعتمد على القواعد العامة. ويكشف ذلك عن تفاوت في تحديد المسؤولية بين النظامين، من حيث الوضوح والمرونة. ومن ثم، فإن تحديد نطاق مسؤولية المنصة يتطلب اعتماد معيار واقعي يراعي دورها الحقيقي في العلاقة التعاقدية.

المطلب الثاني : آثار مسؤولية المنصات الرقمية والتحديات المعاصرة

يُبرز تحليل آثار مسؤولية المنصات الرقمية والتحديات المعاصرة المرتبطة بها تبايناً واضحاً بين التنظيم المقارن، ولا سيما الأوروبي، والقانون العراقي في مدى شمول الحماية وفعالية المعالجة القانونية لهذه الظاهرة.

أولاً: التعويض عن الضرر وحق الرجوع

يُعد التعويض عن الضرر الأثر المباشر لمسؤولية المنصات الرقمية، غير أن تحديد نطاق هذا التعويض يختلف بصورة واضحة بين التشريع الأوروبي والقانون العراقي. ففي القانون العراقي، يخضع التعويض للقواعد العامة التي تقضي بوجوب جبر الضرر كاملاً متى توافرت أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية، دون تمييز خاص بطبيعة البيئة الرقمية. ويترتب على ذلك أن تحديد مسؤولية المنصة في التعويض يبقى مرتبطاً بإثبات تدخلها أو تقصيرها، وهو أمر قد يواجه صعوبات عملية في ظل تعقيد العلاقات الرقمية. في المقابل، يتجه التشريع الأوروبي إلى توسيع نطاق التعويض من خلال الاعتراف بدور المنصة في خلق بيئة التعاقد، بما يسمح بإمكانية مساءلتها حتى في الحالات التي لا تكون فيها طرفاً مباشراً في العقد، متى ثبت تأثيرها في وقوع الضرر[66].

كما يبرز الاختلاف في مسألة حق الرجوع، إذ يسمح القانون العراقي للمنصة، في حال تحميلها التعويض، بالرجوع على التاجر المسؤول عن الإخلال استناداً إلى قواعد الرجوع بين المدينين، وهو تطبيق مباشر للقواعد العامة في الالتزام. غير أن هذا الحق يظل نظرياً في كثير من الحالات بسبب صعوبة تحديد المسؤولية بدقة أو إثبات الخطأ، خاصة في العلاقات متعددة الأطراف. أما في التشريع الأوروبي، فقد تم تنظيم حق الرجوع بصورة أكثر وضوحاً، بحيث تُوزع المسؤولية بين المنصة والتاجر وفقاً لدور كل منهما، مع إمكانية تحميل المنصة عبء التعويض أمام المستهلك ثم الرجوع على التاجر داخلياً. ويُلاحظ أن هذا التنظيم يعزز من حماية المستهلك، إذ لا يُلزم بإثبات المسؤول الحقيقي بدقة، بل يكفيه الرجوع إلى الطرف الأكثر قدرة على التعويض[67].

ويكشف التحليل المقارن أن التشريع الأوروبي يتبنى نهجاً وظيفياً في توزيع عبء التعويض، يهدف إلى ضمان فعالية الحماية القانونية، في حين يظل القانون العراقي متمسكاً بالتصور التقليدي القائم على تحديد

---

65 حسين علي خلف، المدخل إلى القانون التجاري العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2019)، ص ص 215–217.

66 عبد الأمير العكيلي، الوجيز في شرح القانون المدني العراقي (بغداد: دار دجلة، 2014)، ص ص 312–315. وكذلك :
Simon Whittaker, "Liability and Compensation in Digital Markets," European Review of Private Law 29, no. 2 (2021): p. 221.

67 للمزيد ينظر : محمد طه البشير، القانون المدني – مصادر الالتزام (بغداد: وزارة التعليم العالي، 1982)، ص ص 278–280.

المسؤول المباشر. ويؤدي هذا الاختلاف إلى تفاوت في النتائج العملية، حيث يتمتع المستهلك في النظام الأوروبي بحماية أقوى من حيث إمكانية الحصول على التعويض، بينما يواجه في العراق صعوبات إجرائية وقانونية في تحديد المسؤول ومطالبته. ومن ثم، فإن تطوير نظام التعويض في القانون العراقي يتطلب الأخذ بنموذج أكثر مرونة يراعي خصوصية العلاقات الرقمية ويعزز من فعالية الحماية القانونية[68].

ثانياً: حماية المستهلك في البيئة الرقمية

تُعد حماية المستهلك في البيئة الرقمية من أبرز المجالات التي يظهر فيها التباين بين التشريع الأوروبي والقانون العراقي، إذ اتجه الاتحاد الأوروبي إلى إرساء منظومة متكاملة من القواعد التي تهدف إلى ضمان شفافية التعاملات الرقمية وتعزيز ثقة المستهلك. وتشمل هذه المنظومة التزامات واضحة على المنصات تتعلق بالإعلام، والإفصاح عن هوية التاجر، وبيان شروط التعاقد بصورة دقيقة، فضلاً عن تمكين المستهلك من ممارسة حقوقه بسهولة. في المقابل، يفتقر القانون العراقي إلى تنظيم خاص مماثل، حيث تظل حماية المستهلك في البيئة الرقمية خاضعة للقواعد العامة، التي لا تستوعب خصوصية التعاقد الإلكتروني، مما يؤدي إلى ضعف مستوى الحماية القانونية[69].

كما يتجلى الاختلاف في الوسائل التي يعتمدها كل نظام لتحقيق هذه الحماية، حيث يعتمد التشريع الأوروبي على فرض التزامات وقائية على المنصات، كإلزامها بإزالة المحتوى المضلل، أو اتخاذ تدابير لمنع الغش، أو توفير آليات فعالة لتسوية النزاعات. أما في القانون العراقي، فإن هذه الوسائل لا تزال محدودة وتعتمد على المبادئ العامة، مثل حسن النية وعدم الإضرار بالغير، دون وجود أدوات قانونية متخصصة لمواجهة المخاطر الرقمية. ويُلاحظ أن هذا الفارق يؤدي إلى اختلاف في مستوى الأمان القانوني، حيث يتمتع المستهلك الأوروبي بضمانات أكثر فعالية مقارنة بنظيره العراقي[70].

ويكشف التحليل أن التشريع الأوروبي لا يقتصر على حماية المستهلك بعد وقوع الضرر، بل يسعى إلى منعه من خلال تنظيم سلوك المنصات مسبقاً، وهو ما يعكس انتقالاً من الحماية العلاجية إلى الحماية الوقائية. في حين يظل القانون العراقي في إطار الحماية التقليدية التي تعتمد على التعويض بعد وقوع الضرر، دون أن توفر آليات فعالة للوقاية منه. ومن ثم، فإن تطوير حماية المستهلك في العراق يتطلب تبني نهج تشريعي حديث يراعي طبيعة البيئة الرقمية، ويعزز من دور المنصات في تحقيق هذه الحماية[71].

ثالثاً: التحديات الحديثة (التجارة العابرة للحدود – الذكاء الاصطناعي – الاحتكار الرقمي)

تطرح التطورات الحديثة في مجال المنصات الرقمية تحديات قانونية معقدة، في مقدمتها التجارة الإلكترونية العابرة للحدود، التي تؤدي إلى تداخل الأنظمة القانونية وتعدد الاختصاصات القضائية. ويُلاحظ أن التشريع الأوروبي تعامل مع هذه الإشكالية من خلال وضع قواعد واضحة لتحديد القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي، بما يضمن حماية المستهلك في المعاملات الدولية. أما في القانون العراقي، فإن هذه المسائل لا تزال خاضعة للقواعد العامة في القانون الدولي الخاص، التي قد لا تكون كافية لمواجهة التعقيد المتزايد لهذه المعاملات، مما يضعف من فعالية الحماية القانونية[72].

كما يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم التحديات الحديثة، حيث تعتمد العديد من المنصات على خوارزميات متقدمة في إدارة المحتوى واتخاذ القرارات، مما يثير تساؤلات حول تحديد المسؤولية في حال وقوع خطأ ناتج عن هذه الأنظمة. وقد بدأ التشريع الأوروبي في معالجة هذه المسألة من خلال وضع أطر قانونية خاصة بالذكاء الاصطناعي، تهدف إلى تحديد المسؤولية وضمان الشفافية. في المقابل، يفتقر القانون العراقي إلى أي تنظيم خاص في هذا المجال، مما يجعل تطبيق القواعد العامة أمراً غير كافٍ لمواجهة هذه التحديات[73].

---

68 عبد المجيد الحكيم، مصادر الالتزام في القانون المدني (بغداد: مطبعة الزهراء، 1971)، ص ص 198–201.

69 عبد الباسط جاسم محمد، حماية المستهلك في القانون العراقي (بغداد: دار السنهوري، 2016)، ص ص 145–148

70 للمزيد ينظر : عبد الله سليمان، شرح قانون حماية المستهلك (بغداد: دار الكتب القانونية، 2017)، ص ص 167–170.

71 للمزيد ينظر : 11. فاضل حسين كاظم، القانون المدني العراقي – النظرية العامة للالتزام (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2015)، ص ص 223–225.

72 للمزيد ينظر : هشام عبد الله محمد، القانون الدولي الخاص العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018)، ص ص 189–192.

73 علي يوسف الشمري، المسؤولية المدنية عن أضرار التكنولوجيا الحديثة (بغداد: دار دجلة، 2019)، ص ص 211–214.

أما الاحتكار الرقمي، فيمثل تحدياً آخر يتمثل في هيمنة عدد محدود من المنصات الكبرى على السوق الرقمية، وهو ما قد يؤدي إلى الإخلال بقواعد المنافسة الحرة. وقد تعامل الاتحاد الأوروبي مع هذه الظاهرة من خلال تشريعات تهدف إلى الحد من الممارسات الاحتكارية وضمان تكافؤ الفرص بين الفاعلين في السوق. في حين لا يزال القانون العراقي يفتقر إلى تنظيم فعال لمواجهة هذا النوع من الاحتكار، مما قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على السوق المحلية والمستهلكين. ويُلاحظ أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تبني رؤية تشريعية شاملة تأخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الرقمي ومتطلباته[74].

عليه فأن آثار مسؤولية المنصات الرقمية تتجاوز مجرد التعويض لتشمل إعادة توزيع المخاطر بين أطراف العلاقة التعاقدية وتعزيز حماية المستهلك، مع بروز دور التشريع المقارن في تطوير آليات أكثر فاعلية في هذا المجال. كما تكشف المقارنة عن تفوق التشريع الأوروبي في تبني نهج وقائي وتنظيمي متكامل، مقابل اعتماد القانون العراقي على القواعد العامة ذات الفعالية المحدودة. ويظهر كذلك أن التحديات الحديثة، كالتجارة العابرة للحدود والذكاء الاصطناعي والاحتكار الرقمي، تفرض إعادة النظر في الأطر القانونية التقليدية. ومن ثم، فإن تطوير التنظيم القانوني في العراق بات ضرورة لمواكبة التحولات المتسارعة في البيئة الرقمية.

الخاتمة

أولاً: النتائج

1.يتبين من خلال هذه الدراسة أن المنصات الرقمية أصبحت فاعلاً رئيساً في تنظيم العلاقات التعاقدية في البيئة الإلكترونية، ولم تعد تقتصر على دور الوسيط التقني المحايد، بل أضحت تمارس وظائف قانونية متعددة تؤثر بشكل مباشر في تكوين العقد وتنفيذه. كما كشفت الدراسة أن مسؤولية هذه المنصات تتسم بطبيعة مركبة، ترتبط بمدى تدخلها الفعلي في العملية التعاقدية، وهو ما أدى إلى تبني معيار وظيفي في التشريعات المقارنة، ولا سيما الأوروبية، لتحديد نطاق هذه المسؤولية.

2.كما أظهرت المقارنة وجود تباين واضح بين التشريع الأوروبي والقانون العراقي، إذ يتميز الأول بوجود إطار قانوني متكامل يقوم على التدرج في الالتزامات وتعزيز الحماية الوقائية، في حين يعاني الثاني من غياب تنظيم خاص، مما يضطر إلى الاعتماد على القواعد العامة التي لا تستوعب خصوصية البيئة الرقمية. وقد انعكس هذا التباين على مستوى الحماية القانونية، حيث يتمتع المستهلك في النظام الأوروبي بضمانات أكثر فعالية مقارنة بنظيره في العراق.

3.وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن تعدد العلاقات التعاقدية عبر المنصات الرقمية يؤدي إلى تعقيد في تحديد المسؤولية وتوزيعها، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للمسؤولية المدنية. كما أن التطورات الحديثة، كالتجارة الإلكترونية العابرة للحدود والذكاء الاصطناعي والاحتكار الرقمي، تفرض تحديات قانونية جديدة تستدعي استجابة تشريعية متطورة تتجاوز الأطر التقليدية.

ثانياً: التوصيات

1.توصي الدراسة بضرورة تدخل المشرّع العراقي لوضع تنظيم قانوني خاص بالمنصات الرقمية، يحدد طبيعتها القانونية ونطاق مسؤوليتها بشكل واضح، بما ينسجم مع التطورات الحديثة في الاقتصاد الرقمي. كما توصي بتبني معيار وظيفي في تحديد المسؤولية، يقوم على مدى تدخل المنصة في العملية التعاقدية، بدلاً من الاكتفاء بالوصف الشكلي لها كوسيط.

[74] للمزيد ينظر : مناف عبد الزهرة، قانون المنافسة ومنع الاحتكار (بغداد: دار السنهوري، 2017)، ص ص 156–159.

2.كما يُقترح تعزيز حماية المستهلك في البيئة الرقمية من خلال فرض التزامات قانونية واضحة على المنصات، تتعلق بالشفافية والإعلام وضمان سلامة التعاملات الإلكترونية، مع استحداث آليات فعالة لتسوية المنازعات الرقمية. كذلك توصي الدراسة بالاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال تنظيم المنصات الرقمية، مع مراعاة الخصوصية القانونية والاقتصادية العراقية.

3.وأخيراً، توصي الدراسة بضرورة تطوير التشريعات العراقية لمواكبة التحديات الحديثة، ولا سيما ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية الدولية والذكاء الاصطناعي وتنظيم المنافسة الرقمية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وضمان الحماية القانونية للأطراف المتعاملة في البيئة الرقمية.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. أحمد أبو الوفا، نظرية العقد في القانون المدني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2016).
٢. أحمد عبد الكريم سلامة، التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019).
٣. أحمد عبد الكريم سلامة، قانون العقد الدولي الإلكتروني (القاهرة: دار النهضة العربية، 2019).
٤. أحمد خليل إبراهيم، المسؤولية المدنية في القانون العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018).
٥. إبراهيم خالد ممدوح، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018).
٦. الجبوري، محمد عبد الكريم، "حجية الإثبات الإلكتروني في القانون العراقي"، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل، العدد 68، 2019
٧. الحكيم، عبد المجيد، مصادر الالتزام في القانون المدني (بغداد: مطبعة الزهراء، 1971).
٨. الحلو، ماجد راغب، القانون المدني – مصادر الالتزام (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2016).
٩. الخشاب، عبد الله حسين، القانون المدني الإلكتروني (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2020).
١٠. الخلف، حسين علي، المدخل إلى القانون التجاري العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2019).
١١. الدوري، قحطان عبد الرحمن، "المسؤولية المدنية عن المعاملات الإلكترونية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، 2020.
١٢. السعدي، محمد صبري، الإثبات الإلكتروني في المواد المدنية والتجارية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2017).
١٣. السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (بغداد/بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية/المثنى).
١٤. الشمري، علي يوسف، المسؤولية المدنية عن أضرار التكنولوجيا الحديثة (بغداد: دار دجلة، 2019).
١٥. الظاهر، سعد عبد الرحمن، "التنظيم القانوني للتجارة الإلكترونية في العراق"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، 2020.
١٦. العكيلي، سعد عبد الأمير، القانون التجاري العراقي – دراسة مقارنة (بغداد: دار دجلة، 2011).
١٧. العكيلي، عبد الأمير، الوجيز في شرح القانون المدني العراقي (بغداد: دار دجلة، 2014).
١٨. البياتي، عبد الستار، القضاء المدني العراقي وتطبيقاته المعاصرة (بغداد: دار السنهوري، 2020).
١٩. البياتي، عبد الستار، النظرية العامة للالتزام في القانون العراقي (بغداد: مكتبة صباح، 2015).
٢٠. البشير، محمد طه، القانون المدني – مصادر الالتزام (بغداد: وزارة التعليم العالي، 1982).
٢١. حسين عامر، المسؤولية المدنية في مجال الإنترنت (القاهرة: دار النهضة العربية، 2018).
٢٢. حسن جاسم محمد، النظرية العامة للالتزام في القانون العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2018).

٢٣. سلامة، أحمد عبد الكريم (مكرر سابقًا – تم توحيده).
٢٤. عبيد، علي هادي، النظام القانوني للتجارة الإلكترونية (بغداد: مكتبة السنهوري، 2021).
٢٥. عبد الباقي، عادل، حماية المستهلك في العقود الإلكترونية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2016).
٢٦. عبد الباسط جاسم محمد، حماية المستهلك في القانون العراقي (بغداد: دار السنهوري، 2016).
٢٧. عبد الكريم محمود عبد، شرح أحكام المسؤولية التقصيرية في القانون المدني العراقي (بغداد: دار الثقافة القانونية، 2017).
٢٨. عبد الله سليمان، شرح قانون حماية المستهلك (بغداد: دار الكتب القانونية، 2017).
٢٩. محمد حسن قاسم، التعاقد عبر الإنترنت (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2017).
٣٠. محمد حسين منصور، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2018).
٣١. محمد حسين منصور، المسؤولية المدنية الإلكترونية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2021).
٣٢. مناف عبد الزهرة، قانون المنافسة ومنع الاحتكار (بغداد: دار السنهوري، 2017).
٣٣. هشام عبد الله محمد، القانون الدولي الخاص العراقي (بغداد: دار الكتب القانونية، 2018).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Akman, Pinar, "Regulating Digital Platforms and Competition Law," Modern Law Review 84, no. 2 (2021).
2. Bertolini, Andrea, "Artificial Intelligence and Civil Liability," European Parliament Study (2020).
3. Colombi Ciacchi, Aurelia, "Private Enforcement and Platform Liability," Journal of European Consumer Law 11, no. 1 (2022).
4. Craig, Paul, and Gráinne de Búrca, EU Law: Text, Cases, and Materials (Oxford: Oxford University Press, 2020).
5. De Gregorio, Giovanni, "Digital Platforms as Information Fiduciaries," German Law Journal 21, no. 3 (2020).
6. Ebers, Martin, "Liability of Online Platforms," European Review of Private Law 28, no. 5 (2020).
7. Ebers, Martin, "Regulating Platform Liability in the Digital Economy," European Review of Private Law 28, no. 5 (2020).
8. Ebers, Martin, "The Digital Services Act: A New Paradigm of Platform Regulation," Journal of European Consumer and Market Law 11, no. 3 (2022).
9. Gillies, Lorna E., Electronic Commerce and International Private Law (London: Routledge, 2016).
10. Howells, Geraint, "Digital Consumer Protection and Platform Regulation," Journal of Consumer Policy 43, no. 2 (2020).
11. Janssen, André, and Matthias Leistner, "The Digital Economy and Platform Regulation," Journal of European Consumer and Market Law 10, no. 2 (2021).
12. Lynskey, Orla, "Platform Regulation and the Role of Contracts," Modern Law Review 82, no. 6 (2019).

13. Mak, Vanessa, "Platform Liability for Defective Performance," Journal of European Consumer and Market Law 9, no. 4 (2020).
14. Micklitz, Hans-W., "The Transformation of Contract Law in the Digital Economy," European Review of Private Law (2020).
15. Reich, Norbert, "Consumer Protection in the Digital Age," European Journal of Consumer Law (2020).
16. Rodríguez de las Heras Ballell, Teresa, "Intermediary Liability in the EU Digital Market," Common Market Law Review 57, no. 4 (2020).
17. Schulte-Nölke, Hans, "Consumer Law in Digital Markets," European Review of Contract Law 16, no. 1 (2020).
18. Svantesson, Dan Jerker B., Private International Law and the Internet (Kluwer Law International, 2021).
19. Terryn, Evelyne, "The Role of Online Platforms in Contract Formation," Journal of European Consumer and Market Law (2021).
20. Twigg-Flesner, Christian, Consumer Law and Digital Markets (Cambridge: Cambridge University Press, 2021).
21. Whittaker, Simon, "Liability and Compensation in Digital Markets," European Review of Private Law 29, no. 2 (2021).